مجلة (نوافذ الحكمة)

العدد 8/ القانون

مجلة دورية تصدر أسبوعيًا

تابعة لمكتبة نوافذ الحكمة

شعار المكتبتين اللتين قامتا بإعداد المجلة

تاريخ نشر هذه الدورية من المجلة: 8/ ديسمبر/ 2025

للتواصل مع القائم على المكتبة: zaidadwan@gmail.com (زيد العدوان)

كلمة المحرر:

لا أريد أن أطيل في الكلام، فالإطالة ليست من طبعي، لكني لما رأيت الكتب الكثيرة المسجاة في مواقع الانترنت، ارتأيت أن أنشأ مجلة في مختلف مجالات العلوم، لكي ترفد القارىء العربي بعلوم جديدة ومختلفة عن المألوف، فتكون مفيدة له.

وتتخلص هذه المجلة حول علوم مختلفة، منها على سبيل المثال لا الحصر القانون، التاريخ، الفلسفة الحديثة والقديمة، بالإضافة إلى الروحيات (occult).

كما تدور هذه المكتبة حول الترجمة، والتأليف، والتخليص، والشرح، فأحيانًا تكون هنالك مقالات مشروحة، وأحيانًا مقالات مترجمة، وأحيانًا مقالات تم تأليفها.

ومن الجدير بالذكر، أن المجلة هذه قائمة 100% على الذكاء الاصطناعي، فاليوم أمسى الذكاء الاصطناعي أداة هائلة من الممكن استغلالها في الترجمة، التأليف، الشرح...الخ من الأنشطة الكتابية، ولم يعد هنالك حاجة للقيام بالأعمال الكتابية الصغيرة التي أصبح الذكاء الاصطناعي يختصر الجهد والوقت علينا فيها.

كما أن المجلة تقوم على 70 صفحة، وهي تصدر أسبوعيًا، بمعدل 280 صفحة شهريًا.

ومما ينبغي قوله أن هذا العدد مختص بالحديث عن قانون الأعمال.

هذا وعلى الله توكلنا فبه التوفيق والمضي.

القائم على هذه المجلة الدورية

زيد العدوان

الفصل الأول

مقدّمة في القانون والأنظمة القانونية

أهداف التعلّم

بعد قراءة هذا الفصل، ينبغي أن تكون قادرًا على ما يلي:

1. التمييز بين الفلسفات المختلفة للقانون – أو ما يُسمّى بمدارس الفكر القانوني – وشرح مدى أهميّتها.
2. تحديد الأهداف المتعدّدة التي يمكن أن يخدمها نظام قانوني يعمل بكفاءة.
3. شرح العلاقة بين السياسة والقانون.
4. تحديد مصادر القانون، وبيان أيّ القواعد تكون لها الأرجحيّة على غيرها.
5. فهم بعض الفروق الأساسيّة بين النظام القانوني في الولايات المتّحدة والأنظمة القانونية الأخرى.

لكلمة «القانون» معانٍ متعدّدة، كما تؤدّي أدوارًا مختلفة. لقد تناول الفلاسفة مسائل العدالة والقانون قرونًا طويلة، ونتج عن ذلك عدد من المقاربات أو **مدارس الفكر القانوني** .في هذا الفصل سوف ننظر في هذه المعاني والمقاربات المختلفة، وسنبحث كيف تتفاعل الديناميّات الاجتماعية والسياسية مع الأفكار التي تحرّك هذه المدارس. كما سنتناول المصادر المعتادة لما يسمّى «القانون الوضعي (Positive Law) «في الولايات المتّحدة، وكيف يكون لبعض تلك المصادر أولوية على غيرها، وسنبيّن أيضًا بعض الفروق الأساسية بين النظام القانوني الأمريكي وغيره من الأنظمة.

1.1ما هو القانون؟

كلمة «قانون» تُستعمل في أوقات مختلفة بمعانٍ مختلفة. يعرّف **قاموس بلاك للقانون** (Black’s Law Dictionary)القانون بأنه:

»مجموعة من قواعد السلوك أو قواعد العمل التي تقرّرها سلطة متحكِّمة، وتتمتع بقوة إلزام قانوني. ما يجب على المواطنين طاعته واتباعه، وإلا تعرّضوا لعقوبات أو لنتائج قانونية، هو قانون[1] .«

وظائف القانون

يمكن للقانون في أي دولة أن يهدف إلى ما يلي:

1. حفظ السلم.
2. الإبقاء على الوضع القائم.
3. حفظ الحقوق الفردية.
4. حماية الأقليّات من هيمنة الأغلبيّات.
5. تعزيز العدالة الاجتماعية.
6. تنظيم التغيير الاجتماعي بشكل منظم.

بعض الأنظمة القانونية تنجح في تحقيق هذه الأهداف أكثر من غيرها. فالدولة التي يحكمها نظام استبدادي قد تنجح في حفظ نوع من السلم وفي الإبقاء على الوضع القائم، لكنها في الوقت نفسه قد تمارس القمع ضد الأقليّات أو الخصوم السياسيين (كما حدث مثلًا في بورما/ميانمار، زيمبابوي، أو العراق في عهد صدّام حسين).

في ظل الاستعمار، فرضت الدول الأوروبية في كثير من الأحيان نوعًا من «السلم» على بلدان رُسِمت حدودها بطريقة اعتباطية إلى حدٍّ كبير من قِبَل تلك القوى نفسها. وعلى مدى عدّة قرون قبل القرن العشرين، قامت دول كإسبانيا، والبرتغال، وبريطانيا، وهولندا، وفرنسا، وألمانيا، وبلجيكا، وإيطاليا ببناء إمبراطوريات استعمارية. وبالنظر إلى وظائف القانون، يمكن القول إنّ هذه الإمبراطوريات ربما حافظت على السلم – غالبًا بالقوّة – لكنها غيّرت الوضع القائم، ونادرًا ما عزّزت حقوق الشعوب الأصليّة أو العدالة الاجتماعية داخل البلدان المستعمَرة.

في الدول التي كانت مستعمرات أوروبية، كثيرًا ما جعل التعدّد الإثني والقبلي من الصعب على حكومة وطنية واحدة موحَّدة أن تحكم بفعالية. ففي رواندا مثلًا، أدّت صراعات السلطة بين الهوتو والتوتسي إلى

ارتكاب **إبادة جماعية** ضد أقلية التوتسي (الإبادة الجماعية تعني القتل المتعمّد والمنهجي أو تهجير مجموعة من البشر على يد مجموعة أخرى. وقد أدان المجتمع الدولي هذه الجريمة رسميًا عام 1948). وفي جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، أدّى انسحاب السلطة المركزية إلى فراغات في السلطة استغلّها زعماء إثنيّون مختلفون. وعندما تفكّكت يوغوسلافيا، خاضت الجماعات الإثنية المختلفة – الكروات، والبوشناق، والصرب – حروبًا ضارية من أجل «الأرض الأم» بدلًا من تقاسم السلطة. وفي العراق وأفغانستان، لا يزال من غير الواضح إلى أيّ مدى يمكن دمج العائلات والقبائل والطوائف والإثنيّات المختلفة في هيئة حكم وطني واحدة تتقاسم السلطة فعليًا.

القانون والسياسة

في الولايات المتّحدة، يشارك في صناعة القانون: المشرّعون (أعضاء الكونغرس والهيئات التشريعية في الولايات)، والقضاة، والهيئات الإدارية، إضافةً إلى المحافظين (Governors) ورئيس الجمهوريّة. كما تمارس الشركات، وجماعات الضغط(Lobbyists) ، وطيف واسع من المنظمات غير الحكومية (NGOs) تأثيرًا كبيرًا في هذه العملية، مثل: معهد البترول الأمريكي، ونادي «سييرا» البيئي، والجمعية الوطنية للبنادق.(NRA)

في الولايات الخمسين، يُعيَّن القضاة في كثير من الأحيان من قِبَل المحافظين أو يُنتخَبون مباشرةً من الشعب. وخلال الخمس عشرة سنة الماضية تقريبًا، أصبحت عملية انتخاب القضاة على مستوى الولايات أكثر تسييسًا، مع تزايد حجم التبرّعات الانتخابية من الأطراف التي ترغب في إيصال قضاة ذوي ميول سياسية معيّنة.

أمّا في النظام الفيدرالي، فيُعيَّن القضاة من قِبَل مسؤول منتخب (الرئيس)، ثم يصادق عليهم مجلس الشيوخ، الذي يتألّف أيضًا من أعضاء مُنتخَبين. فإذا كان الرئيس من حزب، والغالبيّة في مجلس الشيوخ من حزب آخر، يمكن أن تنشأ صراعات سياسية أثناء عملية المصادقة على تعيين القضاة، وقد تكرّر مثل هذا الانقسام أكثر من مرة خلال الخمسين سنة الأخيرة.

وفي معظم «الدول – الأمم (Nation-States) «كما تسمّيها قواعد القانون الدولي، فإن معرفة مَن يملك سلطة سنّ القوانين وتنفيذها تعتمد في الأساس على معرفة مَن يملك السلطة السياسية؛ وفي كثير من الحالات، الذين يملكون القوّة العسكرية هم أنفسهم من يمتلكون القوّة السياسية التي تُمكّنهم من فرض القانون وتنفيذه. أمّا الثورات فهي أمر صعب ومثير للصراع، لكننا نشهد كل عام تقريبًا تمرّدات ضد السلطات

السياسية – القانونية القائمة، وغالبًا ما يكون الحلم بالحكم الديمقراطي أو توسيع «الحقوق» للمواطنين موضوعًا متكررًا في السياسة والقانون.

الخلاصة الأساسية

القانون هو نتيجة لفعلٍ سياسي، والمشهد السياسي يختلف اختلافًا واسعًا من دولة إلى أخرى. فالحكومات غير المستقرّة أو الاستبدادية غالبًا ما تفشل في أداء الوظائف الأساسيّة للقانون.

تمارين

1. فكّر في حالة بورما (التي سمّاها حكّامها العسكريون «ميانمار»). ما الحقوق السياسية التي تتمتّع بها أنت – كمواطن في نظام ديمقراطي – ولا يتمتّع بها المواطن البورمي العادي؟
2. ما المقصود بالمنظّمة غير الحكومية(NGO) ، وما علاقتها بالحكومة؟ هل أنت عضو في منظمة غير حكومية أو تساهم فيها؟ ما نوع الحقوق التي تدافع عنها؟ وما نوع القوانين التي تؤيّدها أو تعارضها؟

[1] Black’s Law Dictionary, 6th ed., s.v. “law”.

1.2مدارس الفكر القانوني

أهداف التعلّم

1. التمييز بين الفلسفات المختلفة للقانون – مدارس الفكر القانوني – وشرح أهمّيتها.
2. تفسير سبب ارتباط «القانون الطبيعي» بالحقوق التي اعتبرها مؤسّسو النظام السياسي – القانوني الأمريكي أساسيّة.
3. وصف «الوضعية القانونية (Legal Positivism) «وشرح كيف تختلف عن «القانون الطبيعي.«
4. تمييز دراسات القانون النقدية (Critical Legal Studies) والمنظور القانوني الإيكو–نسوي (Ecofeminist)عن كلٍّ من القانون الطبيعي والوضعية القانونية.

هناك مدارس عدّة (أو فلسفات) تتناول ما «هي» القانون، أو ما ينبغي أن يكون عليه. وتُسمّى الفلسفة الخاصة بالقانون **الفقه** أو **نظرية القانون** (Jurisprudence)، وأهم مدرستين هما :**الوضعية القانونية** و**القانون الطبيعي** .ورغم وجود مدارس أخرى (سيأتي عرضها في فقرة 1.2.3 «مدارس أخرى للفكر القانوني»)، إلا أن هاتين المدرستين هما الأكثر تأثيرًا في طريقة تفكير الناس حول القانون.

أولًا: الوضعية القانونية – القانون بوصفه أمرًا صادرًا عن صاحب السيادة

لخّص الفيلسوف القانوني جون أوستن (John Austin) الفكرة بقوله الشهير:

»القانون هو أمرٌ صادر عن السيّد.(Law is the command of a sovereign) «

أي إن قاعدة ما لا تُعدّ قانونًا إلا إذا صدرت عن سلطة معترَف بها، وتمكّنت هذه السلطة – أو «السيّد « – Sovereignمن فرضها بالقوّة متى اقتضى الأمر، مثل الملك أو الرئيس أو الديكتاتور الذي يملك السلطة ضمن إقليم معيّن.

الوضعية (Positivism)في أصلها تيار فلسفي يزعم أن «العلم» هو المصدر الوحيد للمعرفة الدقيقة الجديرة بالاعتبار. ولكن ماذا نفعل مع الظواهر الاجتماعية، مثل القواعد القانونية؟

يمكننا مثلًا أن ننظر في النصوص القانونية القائمة – من تشريعات، وأوامر تنفيذية، ولوائح إدارية، وقرارات قضائية – بطريقة دقيقة نسبيًا، لنكتشف ما الذي يقوله القانون. فمثلًا، إذا نظرنا إلى لوحات السرعة المعلّقة على أغلب الطرق السريعة في الولايات المتّحدة، يمكننا أن نستنتج أن السرعة «الصحيحة» أو «المسموح بها» هي – مثلًا – 55 ميلًا في الساعة كحد أقصى. أو يمكننا النظر أعمق قليلًا في الواقع العملي لنرى كيف تُطبَّق هذه القاعدة فعلًا؛ فعلى ضوء الممارسة، قد نخلص إلى أن السير بسرعة 61 ميلًا في الساعة غالبًا ما يُتسامح فيه من قِبَل شرطة الطرق، لكن أحيانًا يُحرَّر ضبط مخالفة لسرعة 57 ميلًا في منطقة الحدّ فيها 55 ميلًا. كلا النهجين تجريبيّان، حتى لو لم يكونا «علميَّين» بالمعنى الدقيق.

النهج الأول – الذي يركّز بدقّة على نصّ القاعدة نفسها – يُعرَف أحيانًا بمدرسة الفكر القانوني «الوضعية». أمّا النهج الثاني – الذي يعتمد على السياق الاجتماعي والسلوك الواقعي للجهات التي تطبّق القانون – فهو قريب من مدرسة «الواقعية القانونية (Legal Realism) «التي ستُذكر لاحقًا.

لكن للوضعية حدودًا ونقّادًا. فقرّاء العهد الجديد قد يتذكّرون أن الملك هيرودس، خوفًا من قدوم «المسيّا»، أصدر مرسومًا يقضي بقتل جميع الأطفال الذكور دون سن معيّنة. وبما أن هذا «أمرٌ من صاحب السيادة»، نُفِّذ المرسوم (أو بلغة القانون: «نُفِّذ الحكم»).

تخيّل أيضًا أن جماعة ما استولت على السلطة في بلدٍ ما، وأصدرت أمرًا يمنع النساء من ارتياد المدارس، ويمنع الرجال من معالجة النساء طبيًا، حتى في الحالات المهدِّدة للحياة، رغم قلّة عدد الطبيبات النساء. ولنفترض أن هذا الأمر نُفِّذ بالفعل، لمجرّد أنه «قانون» ويُطبَّق بصرامة. الناس هناك سيتساءلون بالتأكيد عن حكمة هذا القانون وعدالته أو صلاحيته، لكنّه مع ذلك يظل قانونًا نافذًا. ولتفادي آثاره، ربما لا يملك المواطن سوى الهرب إلى بلد آخر. هذا المثال مأخوذ من فترة حكم طالبان في أفغانستان، حيث فرّ كثيرون بالفعل إلى خارج البلاد.

مدرسة القانون الوضعي تعتبر أمر المشرّع قانونًا مشروعًا متى صدر وفق الصيغة الدستورية، ولا تعدّ مسألة أخلاقية القانون أو لا أخلاقيته موضوعًا ذا صلة بتحقيق صفة «القانون» نفسها. على النقيض من ذلك، ترفض مدرسة القانون الطبيعي الاعتراف بشرعية أي قانون لا ينسجم مع «قانون طبيعي» أعلى، سواء كان هذا القانون طبيعيًا، أو عقليًا، أو إلهيًا. فإذا أصدر المشرّع أمرًا يخالف القانون الطبيعي، فإن المواطن – وفق هذا الاتجاه – يكون في حلٍّ أخلاقي من طاعته، بل يكون **العصيان المدني** مبرَّرًا من الناحية الأخلاقية. ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك رفض روزا باركس في الولايات المتحدة التخلي عن مقعدها في الحافلة لرجل أبيض؛ إذ رأت أنها ترفض تطبيق قانون جائر.

ثانيًا: القانون الطبيعي

تركّز مدرسة القانون الطبيعي على أنّ القانون يجب أن يقوم على نظامٍ أخلاقيّ كونيّ. ويُقال إن البشر «يكتشفون» هذا القانون الطبيعي من خلال استخدام العقل، والتمييز بين الخير والشر.

ويعرّف **قاموس كامبردج للفلسفة** القانون الطبيعي بأنه:

»القانون الطبيعي، أو قانون الطبيعة في الفلسفة الأخلاقية والسياسية، هو قاعدة موضوعية أو مجموعة من القواعد الموضوعية التي تحكم السلوك الإنساني، شبيهة بالقوانين الوضعية التي يسنّها حاكم بشري، لكنها ملزمة لجميع الناس على السواء، وتُفهَم عادةً على أنها صادرة عن مشرّع فوق–بشري[1] .«

كلٌّ من دستور الولايات المتّحدة وميثاق الأمم المتحدة متأثِّران بنظرة القانون الطبيعي، لأنهما يؤكدان على وجود معايير موضوعية وحقوق أساسية للأفراد وللدول. كما يجسّد **إعلان الاستقلال الأمريكي** (Declaration of Independence)فلسفة القانون الطبيعي بشكل واضح. والمقتطف القصير الآتي يعطي إحساسًا بمدى عمق إيمان الموقّعين على الإعلان بمبدأ القانون الطبيعي:

إعلان الاستقلال الصادر عن الولايات الثلاث عشرة المتحدة في أمريكا

4يوليو 1776

»عندما تجري أحداث بشرية تجعل من الضروري لشعبٍ ما أن يحلّ الروابط السياسية التي ربطته بشعبٍ آخر، وأن يتّخذ بين قوى الأرض مكانةً منفصلة ومتساوية، يخولها إيّاه قانون الطبيعة وإله الطبيعة؛ فإن احترام آراء البشرية يقتضي أن يعلن الأسباب التي دفعته إلى هذا الانفصال.

نحن نعتبر هذه الحقائق بديهيّة: أن الناس جميعًا خُلقوا متساوين؛ وأن خالقهم منحهم حقوقًا معيّنة لا يمكن التنازل عنها، من بينها الحق في الحياة، والحرية، والسعي وراء السعادة (Life, Liberty and the Pursuit of Happiness).وأن الغاية من إقامة الحكومات بين الناس هي ضمان هذه الحقوق، وأن السلطات العادلة لهذه الحكومات تستمدّ من موافقة المحكومين«...

أثّرت مدرسة القانون الطبيعي تأثيرًا كبيرًا في الفكر القانوني الأمريكي. فالفكرة القائلة إن بعض الحقوق »**غير قابلة للتصرّف** – (unalienable rights) «كما في إعلان الاستقلال وكتابات جون لوك – منسجمة تمامًا مع هذا المنظور. فالأفراد يمتلكون حقوقًا «إلهيّة» أو «طبيعيّة» لا يمكن للحكومة أن تسلبها منهم شرعًا، وأن الحكومة لا تكون مشروعة إلا بموافقة المحكومين، وهو امتداد طبيعيّ لهذا التصوّر.

في ضوء ذلك، يصبح **العصيان المدني** –في تقليد هنري ثورو، والمهاتما غاندي، ومارتن لوثر كينغ الابن – مسألة أخلاقية؛ إذ يُنظر إليه بوصفه احتجاجًا على «قانون غير طبيعي» أو ظالم. ففي رسالته الشهيرة «رسالة من سجن برمنغهام (Letter from Birmingham Jail) «يقول مارتن لوثر كينغ الابن إن طاعة القانون الجائر ليست عملًا أخلاقيًا، وإن كسر القانون الجائر بطريقة واعية يتحمّل المرء تبعاتها هو في الحقيقة «أعلى أشكال الاحترام للقانون:«

»إن الفرد الذي يخرق قانونًا تمليه عليه ضميره بأنه قانون غير عادل، والذي يقبل طواعية عقوبة السجن من أجل لفت انتباه المجتمع إلى ظلم هذا القانون، إنما يعبّر في الواقع عن أعلى درجات الاحترام للقانون... إن من ينتهك قانونًا جائرًا يجب أن يفعل ذلك علنًا، وبمحبّة، وهو مستعد لتحمّل العقوبة[2] .«

أمّا أنصار الوضعية القانونية فيقولون إننا لا نستطيع أن نعرف بثقة حقيقية ما هو «القانون الطبيعي» أو «القانون الكوني». لذلك، في دراسة القانون، يكون أنفع لنا أن ننظر إلى **ما يقوله القانون المكتوب فعليًا**، أو إلى كيفية تطبيقه عمليًا. فيردّ عليهم أنصار القانون الطبيعي بأن العدالة تقتضي أن يُحاسَب كل قانون وكل نظام قانوني وفق معيار أعلى، حتى لو كان من الصعب تحديد هذا المعيار بدقّة.

من السهل نسبيًا معرفة ما هو القانون «القائم» أكثر من معرفة ما «ينبغي» أن يكون عليه القانون. فمثلًا، قوانين العمل المتساوي (Equal Employment) تحتوي على نصوص محدّدة وقرارات قضائية تتعلّق بالتمييز العنصري. صحيح أن هناك صعوبات في التفسير والتطبيق، ولهذا تتدخّل المحاكم لحسم الاختلافات، لكن ما هو أصلًا «الصواب» أو «الواجب» في مبدأ المساواة بين البشر؟

كيف نعرف أن «الناس جميعًا خُلقوا متساوين» — كما جاء في إعلان الاستقلال؟ إذا تجاهلنا، للحظة، مسألة مساواة النساء، أو العبيد الذين لم يُعتبَروا رجالًا ذوي حقوق متساوية وقت كتابة الإعلان، فهل يمكن إثبات هذه العبارة تجريبيًا؟ أم أنها مسألة معرفة «قبلية (A priori) «موجودة في العقل قبل التجربة، أم هي مسألة إيمان أو اعتقاد لا يمكن إثباتها علميًا أو منطقيًا؟

هذه الأسئلة تبرز دائمًا عند الحوار بين أنصار القانون الطبيعي وأنصار النظريات التجريبية التي تركّز على «ما هو القانون» بدلًا من «ما ينبغي أن يكون عليه القانون». في هذا الكتاب، سنركّز أساسًا على القانون كما هو مُطبَّق، لكن مع طرح أسئلة بين حين وآخر عن كيف يمكن أن يكون أو ينبغي أن يكون.

مدارس أخرى للفكر القانوني

.1المدرسة التاريخية للقانون

ترى هذه المدرسة أن على المجتمعات أن تبني قراراتها القانونية اليوم على أمثلة الماضي. أي إن **السوابق** (Precedents)أهم من الحجج الأخلاقية المجرّدة، فيُستأنس بما جرى في القضايا السابقة عند الفصل في النزاعات الراهنة.

2.الواقعية القانونية(Legal Realism)

ازدهرت هذه المدرسة في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين كردّ فعل على المدرسة التاريخية. ركّز الواقعيّون القانونيّون على أن الحياة والمجتمع يتغيّران باستمرار، وأن بعض القواعد والمبادئ القانونية يجب تعديلها أو تحديثها حتى تبقى مواكِبة للواقع. كانت **السياقات الاجتماعية** للقانون أهم عند الواقعيين من التطبيق الشكليّ للسوابق على القضايا.

بدلًا من الافتراض بأن القضاة يطبّقون القواعد القائمة بحيادٍ تام على الوقائع المعروضة، لاحظ الواقعيون أن القضاة أنفسهم يحملون قناعات شخصية، ويعملون داخل سياق اجتماعي، وأن أحكامهم تتأثر بقناعاتهم وسياقاتهم.

3.دراسات القانون النقدية(Critical Legal Studies – CLS)

أثّرت الواقعية القانونية في ظهور مدرسة **دراسات القانون النقدية**. يرى «النقّاد (Crits) «أن النظام الاجتماعي (والقانون) تهيمن عليه الفئات ذات القوّة والثراء والنفوذ. بعضهم متأثّر بكتابات الاقتصادي كارل ماركس، وبنظريات العدالة التوزيعية.

تقول هذه المدرسة إن الطبقات الثرية تاريخيًا استغلت الفئات الأقل ثراء، وأبقت على سيطرتها بواسطة القانون. وبهذا، ساهمت في ترسيخ توزيع غير عادل للحقوق والثروات في المجتمع. فالقانون – من منظورهم – هو سياسة، وليس محايدًا أو خاليًا من القيم؛ لذلك، يستخدم **حركة CLS** القانون بهدف قلب البُنى الهرمية للهيمنة في المجتمع الحديث.

4.المدرسة الإيكو–نسوية(Ecofeminist Legal Theory)

ترتبط بهذه المدرسة لكنها تختلف عنها في محور الاهتمام. تؤكد هذه المدرسة على – وتسعى إلى تعديل – الهيمنة التاريخية الطويلة للرجل على المرأة وعلى الطبيعة. ترى الإيكو–نسويات أن العقلية الاجتماعية ذاتها التي أدّت إلى استغلال النساء هي نفسها التي تقف وراء استغلال الإنسان للطبيعة وتخريب البيئة.

ويقلن إن «ملكية الرجل للأرض» أدّت إلى نشوء «ثقافة الهيمنة(Dominator Culture) «، حيث لا يُنظر إلى الإنسان بوصفه قيّمًا على البيئة ومن تحته – من نساء وأطفال وحيوانات – بل عليه أن يجعل كل ما يملكه «**منتِجًا اقتصاديًا** .«فتُقوَّم الزوجة، والأطفال، والأرض، والحيوانات بوصفهم موارد اقتصادية، وقد اقتصرت الحقوق القانونية – حتى القرن التاسع عشر تقريبًا – على الرجال المالكين للأراضي.

ورغم توسّع الحقوق المدنيّة والسياسية للنساء (مثل حق التصويت)، وإقرار بعض الدول حقوق الأطفال والحيوانات وحماية البيئة، إلا أن الإرث التاريخي في معظم الدول ما يزال يؤكّد أولوية «الرجل» وهيمنته على المرأة والطبيعة.

الخلاصة الأساسية

لكل مدرسة من مدارس الفكر القانوني رؤية خاصة لماهية النظام القانوني أو لما ينبغي أن يكون عليه. يؤكّد أنصار القانون الطبيعي على حقوق وواجبات كلٍّ من الحكومة والمواطنين، في حين تأخذ الوضعية القانونية كأمرٍ مُسلّم به أن القانون هو ببساطة «أمر صادر عن صاحب السيادة» – أي السلطة السياسية التي يطيعها المحكومون.

أما كتابات دراسات القانون النقدية والمدرسة الإيكو–نسوية فتؤكّد على أنماط هيمنة متجذّرة: هيمنة الأغنياء على الفقراء(CLS) ، وهيمنة الرجال على النساء.(Ecofeminism)

تمارين

1. ترسم الناشطة «فاندانا سيفا» صورةً لجدول ماء في غابة. تقول إن مجتمعنا ينظر إلى هذا الجدول على أنه «غير منتِج» إذا كان موجودًا كما هو، ويوفّر الماء لعائلات النساء ومجتمعاتهن، إلى أن يأتي المهندسون ويتدخّلوا فيه، مثلًا ببناء سدٍّ عليه لاستعماله في توليد الطاقة. وتقول إن الشيء نفسه يُقال عن الغابة، ما لم تُستبدل بزراعة أحاديّة (Monoculture) لنبات تجاري واحد.
   مع أن الغابة قد تكون منتِجة حقًّا – فهي تحمي المياه الجوفية، وتولّد الأكسجين، وتوفّر الثمار والحطب ومواد الحِرَف للسكان المحليين، وتشكّل موطنًا للحيوانات التي تُعد موردًا ذا قيمة أيضًا. تنتقد سيفا الرؤية التي تقول إنه إذا لم يكن هناك مقدار نقدي يمكن أن يُضاف إلى الناتج المحلّي الإجمالي، فلا تُعدّ الغابة ولا الجدول موارد منتِجة.
   –برأيك، أي مدرسة من مدارس الفكر القانوني تعكس نقدها هذا؟
2. يقول الأديب الفرنسي أناتول فرانس: «القانون، في جلاله، يمنع الأغنياء والفقراء على حدّ سواء من النوم تحت الجسور.«
   –أي مدرسة قانونية يُجسّدها هذا القول؟

3. كان «أدولف آيخمان» عضوًا مخلصًا في الحزب النازي في الرايخ الثالث، وعمل بدأب في حكومة هتلر خلال الحرب العالمية الثانية على جمع اليهود وإرسالهم إلى معسكرات العمل – ثم الإبادة – مثل أوشفيتز وبوخنفالد. وبعد أن أُحضِر من الأرجنتين إلى إسرائيل بواسطة فريق استخبارات، حُوكم بتهمة «جرائم ضد الإنسانية». دافع آيخمان عن نفسه قائلاً إنه «كان فقط يطبّق الأوامر.« –اشرح لماذا لا يمكن اعتبار آيخمان من أنصار مدرسة القانون الطبيعي.

[1] Cambridge Dictionary of Philosophy, s.v. “natural law”.

[2] Martin Luther King Jr., “Letter from Birmingham Jail.”

1.3المفاهيم والفئات الأساسية في القانون الوضعي الأمريكي

أهداف التعلّم

1. التمييز – بشكل عام – بين قانون العقود وقانون المسؤولية التقصيرية.(Tort Law)
2. النظر في دور القانون في دعم المعايير الأخلاقية في المجتمع.
3. فهم الأدوار المختلفة لكلٍّ من قانون الولاية والقانون الفيدرالي في النظام القانوني الأمريكي.
4. معرفة الفرق بين القضايا الجنائية والقضايا المدنية.

معظم ما سنناقشه في هذا الكتاب هو **القانون الوضعي**، وخصوصًا القانون الوضعي في الولايات المتّحدة. وسنتناول أيضًا قوانين وأنظمة دول أخرى. لكن قبل ذلك سيكون من المفيد أن نغطي بعض المفاهيم والتمييزات الأساسية.

القانون: الحدّ الأدنى الأخلاقي في المجتمع الديمقراطي

لا يتصدّى القانون لتصحيح كل خطأ يقع في المجتمع، ولا يدّعي ذلك. وإنما يهدف – في الحدّ الأدنى – إلى كبح **أسوأ أنواع الأفعال الخاطئة**، أي تلك الأفعال التي تنتهك ما يمكن أن نسمّيه «الحدود الأخلاقية الدنيا» التي يطالب بها المجتمع من أفراده. تشمل هذه الأفعال ليس فقط الجرائم الجنائية (انظر الفصل 6 «القانون

الجنائي»)، بل كذلك المسؤوليات التقصيرية – Torts) انظر الفصل 7 «مقدّمة في قانون المسؤولية التقصيرية («و «الإخلال بالوعود» (انظر الفصل 8 «مقدّمة في قانون العقود»).

فربما يكون من الخطأ – أخلاقيًا – أن ترفض إعادة مكالمة هاتفية لصديق، لكن هذا الخطأ لا يمكّن صديقك من رفع دعوى قضائية ناجحة ضدّك. أما إذا استُخدم الهاتف (أو الإنترنت) في **القذف أو التشهير** بشخص ما، فهنا يتحقق فعلٌ تقصيري، وقد يتيح القانون للشخص المتضرّر المطالبة بالتعويض.

هناك ارتباط قوي بين ما نعتبره سلوكًا أخلاقيًا عموما وبين ما يقرّره القانون ويوفّره من حماية. فمثلًا، يرسّخ قانون العقود شعور المجتمع بأن **الوعود – في الجملة – ينبغي الالتزام بها** .ويُعدّ خرق الوعد سلوكًا غير أخلاقي. ومن ثمّ يقرّر القانون وسائل علاجية عند خرق الوعود (في دعاوى الإخلال بالعقد)، لكن ليس لكل وعدٍ مكسور؛ إذ تُقبَل بعض الأعذار عندما يكون ذلك معقولًا.

وبالنسبة لقانون المسؤولية التقصيرية، يُعدّ إلحاق الأذى بالآخرين سلوكًا غير أخلاقي. فإذا لم يُلزَم الناس قانونًا بالامتناع عن إيذاء بعضهم البعض، فسوف ينهار النظام الاجتماعي وتعمّ الفوضى. ولذلك يقرّر قانون المسؤولية التقصيرية تعويضًا عندما تقع إصابات أو أضرار جسيمة.

أما في مسائل الملكية، فعادة ما نعتقد أن الملكية الخاصة أمر مفيد اجتماعيًا وإيجابي في الجملة، ولذلك تُحفظ (مع بعض الاستثناءات) بموجب القانون. فلا يحقّ لك مثلًا أن تقيم حفلة في منزلي دون إذني، ولكن حقي في أن أفعل ما أشاء في ملكيتي قد يُقيَّد بالقانون؛ فلا يحقّ لي – دون إذن عام – أن أنشئ محرقة نفايات على أرضي أحرق فيها المعادن الثقيلة، لأن الرماد السام قد ينتشر في الحيّ كلّه.

القانون: الحدود الأخلاقية الدنيا في مجتمع ديمقراطي

لا يقوم القانون بتصحيح – ولا يدّعي أنه يصحّح – كل خطأ يقع في المجتمع. بل يهدف في الحد الأدنى إلى كبح **أسوأ أنواع الأفعال الخاطئة**؛ أي تلك الأفعال التي تنتهك ما يمكن أن نسمّيه »**الحدود الأخلاقية الدنيا** « التي يطالب بها المجتمع من أفراده.

تشمل هذه الأفعال – إلى جانب انتهاكات القانون الجنائي (انظر الفصل السادس «القانون الجنائي») – كلًّا من:

- الأفعال التقصيرية / المسؤولية التقصيرية) (Torts) انظر الفصل السابع «مقدّمة في قانون المسؤولية التقصيرية(«،

- والإخلال بالوعود (انظر الفصل الثامن «مقدّمة في قانون العقود»).

فقد يكون من الخطأ – أخلاقيًا – أن ترفض إعادة مكالمة هاتفية لصديق؛ لكن هذا الخطأ لا يترتب عليه أن يملك صديقك أساسًا مقبولًا لإقامة دعوى قضائية ضدك. أما إذا استُخدم الهاتف (أو الإنترنت) في **الافتراء أو التشهير** بشخص ما، فإن **فعلًا تقصيريًا** يكون قد وقع، وقد يسمح القانون للشخص المتضرر بأن يُعوَّض.

هناك ارتباط قوي بين ما نراه عمومًا سلوكًا **أخلاقيًا** وبين ما **يتطلّبه القانون ويوفّره**.

- فمثلًا، يرسّخ **قانون العقود** إحساس المجتمع بأن **الوعود – في الجملة – ينبغي الالتزام بها** .ويُنظر إلى خيانة الوعد كسلوك غير أخلاقي.
  ومع ذلك لا يُقِرّ القانون وسائل علاجٍ لكل وعدٍ مكسور؛ إذ تُقبل بعض الأعذار عندما يكون ذلك معقولًا.

- وفي قانون المسؤولية التقصيرية، يُعتبَر **إلحاق الضرر بالآخرين** سلوكًا غير أخلاقي. ولو لم يُلزَم الناس قانونًا بأن يمتنعوا عن إلحاق الضرر ببعضهم البعض، لانهار النظام الاجتماعي ولعمت الفوضى) حالة من «اللاسلطوية / الفوضوية .(«Anarchy – ولهذا يقرّر القانون التعويضي للتقصير **تعويضًا** عندما تقع إصابة أو ضرر جسيم.

- وفي مسائل الملكية، نعتقد عادةً أن **الملكية الخاصة** مفيدة اجتماعيًا وإيجابية في الجملة، ولذلك تُصان (مع بعض الاستثناءات) بموجب القانون.
  فلا يحق لك مثلًا أن تقيم حفلة في منزلي دون إذني، لكن حقي في أن أفعل ما أشاء في ملكيتي يمكن أن يُقيَّد بالقانون؛ فلا يحقّ لي – دون إذن عام – أن أُنشئ محرقة نفايات على أرضي أحرق فيها معادن ثقيلة، لأن الرماد السام قد يُنقَل إلى الحيّ كله.

القانون العام :(Common Law) الملكية، المسؤولية التقصيرية، والعقود

حتى قبل أن تجتمع الهيئات التشريعية لوضع قواعد للمجتمع، كانت **المنازعات** تقع، وكان القضاة يحسمونها. وفي إنجلترا بدأ القضاة يكتبون **وقائع الدعوى** و**أسباب الحكم** .وغالبًا ما كانوا يعودون إلى قرارات مكتوبة سابقة للفصل في القضية الجديدة.

وعند اعتمادهم على تلك القرارات السابقة، كان القاضي يفكِّر على النحو الآتي:

بما أن القضية الحالية تشبه – إلى حد كبير – قضية سبقت، فينبغي أن تُحسم بالطريقة نفسها.

وهذا هو **الاستدلال بالقياس** .وهكذا نشأ استخدام **السوابق القضائية** في قضايا القانون العام، وتَشكَّل مبدأ **stare decisis**(يُنطق: ستاري دي سايسِس)، الذي قُبِل في المحاكم الإنجليزية.

كلمة *stare decisis*باللاتينية تعني:

»لْيَبقَ الحكم قائمًا» أو «دع القرار يقف.«

معظم الأحكام القضائية التي لا تطبّق قواعد تشريعية (معروفة باسم **الأنظمة / القوانين التشريعية – Statutes**)تندرج ضمن واحد من ثلاثة مجالات كبرى للقانون:

1. **الملكية(Property)**
2. **العقود(Contracts)**
3. **المسؤولية التقصيرية(Torts)**

قانون الملكية يتناول الحقوق والواجبات الخاصة بمن يمكنهم قانونًا امتلاك الأراضي (الأعيان العقارية)، وكيف يمكن تأكيد هذه الملكية قانونًا وحمايتها، وكيف تُباع وتُشترى الملكية، وما هي حقوق المستأجرين (الذين يستأجرون العقار)، وما هي أنواع «الحقوق العينية أو الملكية في الأرض» (مثل: الملكية المطلقة *fee simple*، وحق الانتفاع لمدى الحياة *life estate*، والحقوق المستقبلية، وحقوق الارتفاق *easements*، وحقوق المرور.(

قانون العقود يتناول أي أنواع الوعود يجب أن تنفذها المحاكم.
فمثلًا:

- هل ينبغي للمحاكم أن تُلزم بتنفيذ عقد كان أحد طرفيه سكران أو قاصرًا أو مختلًّا عقليًا؟

- هل يجب أن تنفذ المحاكم عقدًا بدا أن أحد الطرفين فيه يتمتع بميزة غير عادلة؟
- ما نوع العقود التي يجب أن تكون **مكتوبة** حتى تكون قابلة للتنفيذ قضائيًا؟

قانون المسؤولية التقصيرية يتناول أنواع القضايا التي تتضمن نوعًا من الضرر أو الإصابة بين المدعي والمدعى عليه، في الحالات التي لا يوجد فيها عقد بينهما.
فإذا تعرّضت للتشهير (libel) أو كذب منافس بشأن منتجك، فإن سبيلك يكون في **دعوى تقصيرية** لا في **دعوى عقدية**.

كانت المستعمرات الثلاث عشرة الأصلية تستخدم **القانون العام الإنجليزي** لسنوات طويلة، واستمرت في ذلك حتى بعد الاستقلال عن إنجلترا. وتزخر القضايا الأولى في محاكم الولايات بالإحالات إلى قضايا إنجليزية حُسمت من قبل. ومع مرور السنين، تراكمت السوابق في محاكم الولايات الأمريكية، بحيث أصبح اليوم من النادر جدًّا أن تُشير محكمة أمريكية إلى قضية من القرن السابع عشر أو الثامن عشر في القانون العام الإنجليزي.

قد تستعين محاكم ولايةٍ ما بقرارات في القانون العام صادرة عن محاكم ولايات أخرى عندما يكون التعليل في قضية مشابهة مُقنِعًا. ويحدث هذا في »**القضايا التي تُنظر لأول مرة Cases of First Impression)** «؛ أي في نمط واقعي لم يسبق لمحاكم تلك الولاية أن واجهته. لكن إذا كانت المحكمة العليا في ولاية معينة قد حسمت نوعًا من القضايا سلفًا، فإن المحاكم الأدنى في تلك الولاية ستلتزم دائمًا بالقاعدة التي وضعتها أعلى محكمة فيها.

محاكم الولايات ومجال تطبيق قانون الولايات

في السنوات الأولى من تاريخ الولايات المتحدة، لم تكن المحاكم الفيدرالية نشطة أو مؤثرة مثل محاكم الولايات. فقد كانت الولايات تمتلك **الاختصاص – (Jurisdiction)** أي سلطة سنّ القوانين وإنفاذها – على معظم الجوانب الأساسية للحياة التجارية.

لقد شمل نفوذ قانون الولايات تاريخيًا تنظيم الموضوعات والادعاءات الآتية:

- العقود، بما في ذلك عقود البيع، والأوراق التجارية(Commercial Paper) ، وخطابات الاعتماد، والمعاملات المضمونة.(Secured Transactions)
- المسؤولية التقصيرية.(Torts)
- الملكية، بما في ذلك الملكية العقارية، و**إيداع المنقولات عند الغير** (Bailments of Personal Property) – مثل ترك معطفك عند الاستلام في مسرح أو ملابسك عند مغسلة – والعلامات التجارية، وحقوق المؤلف(Copyrights) ، وتركه المتوفى.(Estates of Decedents)
- الشركات.(Corporations)
- الشَّركات.(Partnerships)
- المسائل العائلية / الشخصية، بما في ذلك الزواج، والطلاق، والحضانة، والتبنّي، وحقوق الزيارة.
- قانون الأوراق المالية.(Securities Law)
- القانون البيئي.
- قانون الوكالة(Agency Law) ، الذي يحكم علاقة الأصيل (Principal) بوكيله.(Agent)
- الأعمال المصرفية.(Banking)
- التأمين.(Insurance)

على مدى الثمانين سنة الماضية تقريبًا، أصبح **القانون الفيدرالي** يحتل مكانة متزايدة الأهمية في كثير من هذه المجالات، بما في ذلك: الأعمال المصرفية، والأوراق المالية، والقانون البيئي.

القضايا المدنية في مقابل القضايا الجنائية

أغلب القضايا التي سنعرضها في هذا الكتاب هي **قضايا مدنية .(Civil Cases)** لكن القضايا الجنائية ذات أهمية للشركات أيضًا، خاصةً حين تنتهك شركةٌ ما قوانين جنائية.

- **القضية الجنائية** تتضمن قرارًا حكوميًا – سواء على مستوى الولاية أو المستوى الفيدرالي – بملاحقة شخص) يُسمّى المدَّعى عليه (Defendant – لانتهاكه قوانين المجتمع.
يضع القانون هنا حدًا أخلاقيًا أدنى، لا سيما في مجال القوانين الجنائية؛ فإذا خرقت قانونًا جنائيًا يمكن أن **تفقد حريتك** (السجن) أو **تفقد حياتك**)إذا أُدينت في جريمة عقوبتها الإعدام.(

- أمّا في **الدعوى المدنية** فلن تُسجَن؛ وفي أسوأ الحالات يمكن أن **تفقد مالًا أو أصولًا** أخرى، كما في القضايا التي خسرتها شركات كبرى:
  - مثلًا: عندما خسرت شركة فورد موتور (Ford Motor Company) قضية إصابة شخصية، وحكم القاضي بتعويض قدره 295 مليون دولار للمدعين،
  - أو حين فازت شركة بنزويل (Pennzoil) بحكم قدره 10.54 مليار دولار ضد شركة تكســاكو(Texaco) ، كما سيرد في الفصل السابع.

بعض الفروق الأساسية بين القضايا المدنية والجنائية مبيَّنة في الجدول الآتي:

الجدول 1.1: الفروق بين القضايا المدنية والجنائية

القضايا الجنائية	القضايا المدنية	النوع
الادعاء العام (Prosecutor) يرفع الدعوى؛ ويجوز للمدعى عليه أن يلتزم الصمت	المدعي (Plaintiff) يرفع الدعوى؛ وعلى المدعى عليه أن يجيب، وإلا خسر الدعوى حكمًا (افتراضًا)	**الأطراف**
ما وراء الشك المعقول Beyond a) Reasonable Doubt) – معيار إثبات أعلى بكثير	**رجحان الأدلة Preponderance of) Evidence) –** يكفي أن ترجح كفّة المدعي	**عبء الإثبات**
الحفاظ على النظام في المجتمع، ومعاقبة أشدّ السلوكيات لومًا، وردع الأفعال الخطيرة	تسوية المنازعات سلميًا، غالبًا بين أطراف خاصة (أفراد أو شركات)	**الغاية / السبب**

القضايا الجنائية	القضايا المدنية	النوع
الغرامات، السجن، ومصادرة الأموال أو الممتلكات(Forfeitures) ، وأحيانًا عقوبة الإعدام في الجرائم الأشد خطورة	تعويضات مالية) علاج قانوني(Legal Remedy – ، وأحيانًا أوامر قضائية غير مالية مثل :**أوامر المنع (Injunctions)**أو **التنفيذ العيني للعقد (Specific Performance)**	**الجزاءات / الجزاءات المتاحة**

عند النظر إلى أسماء الخصوم في الدعوى، يمكن غالبًا التمييز بين الدعوى المدنية والجنائية من خلال **عنوان القضية (Caption)** عند عرضها للمحاكمة:

- إذا ظهر اسم الحكومة أولًا في عنوان القضية – مثل:
  -) *U.S. v. Lieberman*الولايات المتحدة ضد ليبرمان(،
  فغالبًا ما تكون الولايات المتحدة طرف الادعاء نيابةً عن الشعب.
- الأمر نفسه ينطبق على القضايا التي يرفعها **المدعي العام للولاية** –مثل:
  -) *State v. Seidel*الولاية ضد زايدِل.(

لكن هذا المعيار ليس مضمونًا دائمًا؛ فالحكومات قد ترفع أيضًا **دعاوى مدنية** لتحصيل ديون أو تسوية منازعات مع أفراد أو شركات أو حكومات أخرى.

- مثلًا:
  - القضية *U.S. v. Mayer*قد تكون دعوى تحصيل ضرائب غير مدفوعة،
  - أو *U.S. v. Canada*قد تكون نزاعًا على الحدود في محكمة العدل الدولية.

كما يمكن **مقاضاة الحكومات** ذاتها؛ فيقاضي أفرادٌ أحيانًا حكومتهم الولاية أو الحكومة الفيدرالية، لكن لا تُقبل الدعوى إلا إذا **تنازلت الحكومة عن حصانتها السيادية (Sovereign Immunity)** وسمحت بهذا النوع من الدعاوى.

- مثلًا *Warner v. U.S.*: قد تكون:

- دعوى استرداد ضريبة استُوفيت خطأً، أو
- دعوى تعويض عن أضرار لحقت بمنزل وارنر نتيجة موجة صوتية عنيفة أحدثتها طائرة تابعة لسلاح الجو الأمريكي.

القانون الموضوعي (Substantive) في مقابل القانون الإجرائي(Procedural)

كثير من القواعد واللوائح في القانون **موضوعية** (Substantive)، وأخرى **إجرائية** .(Procedural)

نحن معتادون على رؤية القانون في صورة **قواعد موضوعية** :أي قواعد سلوك أو تصرّف تأمر أو تنهى. هذه القواعد الموضوعية تُخبرنا **كيف نتصرف** مع بعضنا ومع الحكومة.

أمثلة على قواعد موضوعية:

- »لا تقد سيارة بسرعة تزيد على 55 ميلًا في الساعة في مكان وُضعت فيه هذه السرعة حدًّا أقصى«.
- »لا تتآمر مع منافسيك على تثبيت الأسعار في السوق الأمريكية«.
- »لا تُقدِّم تمثيلاً زائفًا عن الفوائد العلاجية لدوائك العشبي المتاح دون وصفة«.
- »لا تقد مركبتك عبر التقاطع إذا كانت إشارة المرور الحمراء تواجه اتجاه سيرك«.
- »لا تميّز ضد المتقدمين للوظائف أو الموظفين على أساس العِرق أو الجنس أو الدين أو الأصل القومي«.
- »لا تُلقِ ملوِّثات معينة في النهر دون الحصول أولًا على تصريح بالتفريغ«.

في المقابل، **قواعد الإجراءات (Procedural Law)** هي قواعد المحاكم والهيئات الإدارية؛ وهي التي تخبرنا **كيف نمضي قدمًا** إذا ظهر نزاع أو مشكلة في القانون الموضوعي.

مثال: إذا قدت بسرعة 53 ميلًا في منطقة الحد الأقصى فيها 40 ميلًا في الساعة، ليلة السبت في شارع «مين ستريت»، وحصلت على مخالفة، فهذا يعني أنك خرقت **قاعدة موضوعية**)الحد الأقصى للسرعة.(

لكن:

- كيف يُحسَم النزاع في المحكمة؟
- هل كلمة الشرطي هي الكلمة النهائية، أم لك حق المثول أمام القاضي؟
- من يتكلم أولًا: أنت أم الشرطي؟
- هل لك حق الاستعانة بمحامٍ؟
- هل يجب أن تُعقَد الجلسة خلال مدة محددة؟ أسبوع؟ شهر؟ كم يمكن أن تستغرق الدولة قبل أن تعرض قضيتها؟
- ما أنواع الأدلة المقبولة؟
  - قراءة الرادار؟ (هل يُعتدّ بتدريب الشرطي على جهاز الرادار؟ وهل جرى فحص الجهاز على نحو كافٍ؟)
  - الملاحظة الشخصية للشرطي؟ (ما نوع التدريب الذي تلقّاه؟ وكيف يُقيِّم سرعة السيارة؟)
- ماذا لو أنك – بحماقة – تفاخرْت لصديق في حفلة بأنك قدت بسرعة 100 ميل في الساعة في الشارع نفسه قبل خمس سنوات؟
  - إذا علم المدّعي العام بذلك وكان «الصديق» مستعدًا للشهادة، فهل تكون هذه الشهادة ذات صلة بالمخالفة الحالية (53 في منطقة 40)؟

في الولايات المتحدة، يجب أن تكون **كل قوانين الولايات الإجرائية عادلة،** لأن فقرة **الإجراءات القانونية الواجبة (Due Process Clause)** في **التعديل الرابع عشر للدستور** تنص على أنه:

»لا يجوز لأي ولاية أن تحرم أي شخص من الحياة أو الحرية أو الملكية دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.«

)العقوبة البالغة 200 دولار إضافةً إلى رسوم المحكمة تهدف إلى حرمانك من مالك – أي من «الملكية» – إذا انتهكت الحد الأقصى للسرعة(.

كما يجب أن تكون القوانين الفيدرالية عادلة أيضًا لأن **التعديل الخامس** للدستور يتضمن النص نفسه حرفيًا. وهذا يوحي بأن بعض القوانين **أكثر قوة أو أهمية** من غيرها، وهو صحيح.

القسم التالي يشرح **أنواع القانون الوضعي المختلفة** وتراتبيتها.

الخلاصة الأساسية

في معظم الأنظمة القانونية – كما في الولايات المتحدة – هناك تمييز واضح بين:

- **القانون الجنائي** (للتصرفات التي تُعدّ جرائم بحق المجتمع بأسره)، و
- **القانون المدني**)غالبًا للمنازعات بين الأفراد أو الشركات.(

وتنعكس المعايير الأخلاقية الأساسية المتعلقة بضرورة **الوفاء بالوعود** و**عدم الإضرار بالغير** في القانون المدني للعقود والمسؤولية التقصيرية.

وفي الولايات المتحدة، لكلٍ من **الولايات** و**الحكومة الفيدرالية** أدوار في سنّ القوانين، وتتقاطع هذه الأدوار أحيانًا – كما في المعايير البيئية التي تضعها كل من الولايات والحكومة الفيدرالية.

تمارين

1. حصلت «جينا» على مخالفة (Ticket) بسبب **القيادة المتهورة** بعد أن حضرت الشرطة للتحقيق في حادث سيارة وقع بينها وبينك في شارع «هانوفر بوليفارد». سيارتك تعرّضت لأضرار بالغة دون أي خطأ منك.
   - في رأيك، هل ستواجه «جينا» **اتهامات جنائية** أم **مدنية** أم كليهما؟
2. تنص المخالفة التي حصلت عليها «جينا» على أن لديها **30يومًا** للرد على الاتهامات. هذه المهلة منصوص عليها في **قانون الولاية**.
   - هل تُعدّ مهلة الثلاثين يومًا **قانونًا موضوعيًا** أم **قانونًا إجرائيًا؟**

1.4مصادر القانون وترتيبها في الأهمية

أهداف التعلّم

بعد قراءة هذا الجزء ينبغي أن تكون قادرًا على ما يلي:

1. وصف **مصادر القانون المختلفة** في النظام القانوني الأمريكي والمؤسسات الأساسية التي تضع هذه القوانين.
2. شرح في أي معنى يُشبه **النص التشريعي (Statute) المعاهدة(Treaty)** ، والعكس صحيح.
3. شرح لماذا يُعدّ **الدستور** أعلى مرتبةً وأسبق على القوانين الصادرة عن الأغلبية في الكونغرس أو في الهيئات التشريعية للولايات.
4. وصف أصول **نظام القانون العام (Common Law)** وما المقصود بالقانون العام.

مصادر القانون

في الولايات المتحدة اليوم توجد **مصادر عديدة** للقانون. أهمها:

1. **الدساتير** –الفيدراليّة ودساتير الولايات،
2. **القوانين التشريعية (Statutes)** و**لوائح الهيئات الإدارية(Agency Regulations)** ،
3. **الأحكام القضائية.(Judicial Decisions)**

إضافة إلى ذلك، يمكن لرؤساء السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية وحكام الولايات) إصدار **أوامر تنفيذية (Executive Orders)**يكون لها أثر القانون.

في **القانون الدولي**، تشمل مصادر القانون:

- **المعاهدات – (Treaties)** أي الاتفاقيات بين الدول،

- وما يُعرف باسم **القانون الدولي العرفي(Customary International Law)** ، وغالبًا ما يتمثل في قرارات محاكم وطنية عندما يكون الأطراف المتنازعون من دولتين أو أكثر.

وكما قد تتوقع، قد تتعارض هذه القوانين أحيانًا:

- فقد يتعارض قانون ولاية مع قانون فيدرالي،
- أو قد يتعارض قانون فيدرالي مع التزامات دولية،
- كما قد تنصّ قوانين دولة ما على قاعدة مادية معيّنة، بينما تنصّ قوانين دولة أخرى على قاعدة مغايرة لها.

إذًا ليست كل القوانين **في مرتبة واحدة**؛ ولكي نفهم **أيها له الأسبقية**، لابد من فهم العلاقة بين هذه الأنواع المختلفة من القوانين.

الدساتير

تُشكّل الدساتير **الأساس** لبقية القوانين في الدولة، فهي التي توفّر الإطار **التشريعي** و**التنفيذي** و**القضائي** للدولة.

تملك الولايات المتحدة أقدم دستور مكتوب ما زال مستخدمًا حتى اليوم. ويصعب تعديله، ولهذا لم يُضَف إليه سوى **سبعة عشر تعديلًا** بعد التعديلات العشرة الأولى سنة 1789.
لإقرار أي تعديل دستوري:

- يجب أن يوافق عليه **ثلثا أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ**،
- ثم يوافق عليه **ثلاثة أرباع الولايات**.

كما أن لكل ولاية دستورها الخاص. وهي – إلى جانب تنظيم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية – تُقرّ **حقوقًا مختلفة للمواطنين** .وقد تختلف هذه الحقوق عن الحقوق المقررة في الدستور الأمريكي، وقد تكون إضافةً إليها.

ومثل القوانين والأحكام القضائية، يمكن أن تحتوي نصوص الدستور على أحكام تعطي الأفراد »**سببًا معتبرًا لإقامة الدعوى (Cause of Action)**« يمكن أن يُبنى عليه رفع دعوى قضائية (سيأتي توضيحه لاحقًا).

- مثلًا: ينص دستور ولاية كاليفورنيا على أن لمواطني الولاية **حقًّا في الخصوصية**. وقد استُخدم هذا النص كأساس لادعاءات ضد شركات انتهكت حق موظفيها في الخصوصية.
  - في إحدى القضايا، طلبت شركة IBM من موظفة لديها – فيرجينيا رولون ميلر – أن تتوقف عن مواعدة زميل سابق انتقل إلى شركة منافسة. وعندما رفضت، أقالتها الشركة. قضت المحكمة لصالحها وحكمت لها بتعويض قدره 300 ألف دولار.

وقد ذكرت المحكمة في كاليفورنيا:

»رغم أن الموظف يضحّي ببعض حقوق الخصوصية عند دخوله مكان العمل، فإنه ينبغي الموازنة بين توقعات الموظف المعقولة للخصوصية وبين مصالح صاحب العمل... [والخلاصة] أن الخصوصية، مثل بقية الحقوق غير القابلة للتصرف المذكورة أولًا في دستورنا... هي بلا شك مصلحة أساسية في مجتمعنا.« [1]

القوانين التشريعية والمعاهدات في الكونغرس

في واشنطن العاصمة يُسمّى البرلمان الفيدرالي **الكونغرس(Congress)**، ويتكون من:

- **مجلس النواب(House of Representatives)**،
- و**مجلس الشيوخ**.**(Senate)**

أعضاء مجلس النواب يُنتخَبون كل سنتين من دوائر انتخابية داخل كل ولاية. تُحدَّد هذه الدوائر وفقًا لنتائج **الإحصاء السكاني** الذي يُجرَى كل عشر سنوات، وهو إجراء يفرضه الدستور.

- لكل ولاية دائرة واحدة على الأقل،
- أما الولاية الأكبر سكانًا (كاليفورنيا) فلها 52 دائرة تقريبًا (حسب الفترة المشار إليها في النص).

في مجلس الشيوخ يوجد **عضوان عن كل ولاية**، بغضّ النظر عن عدد سكانها؛ لذا:

- ولاية صغيرة مثل ديلاوير لها عضوان،
- وكاليفورنيا – رغم كثافة سكانها – لها أيضًا عضوان فقط.

وبذلك تستطيع أقل من 20% من سكان الولايات المتحدة أن ترسل 50 عضوًا إلى مجلس الشيوخ، وهو ما يُعدّه كثيرون أمرًا **غير ديمقراطي**. أمّا مجلس النواب فتمثيله أقرب إلى حجم السكان؛ إذ تُقسّم المقاعد وفقًا لعدد السكان (مع أن لكل ولاية على الأقل نائبًا واحدًا).

لكل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ **لجان (Committees)** متخصصة لأغراض مختلفة؛ ففي هذه اللجان:

- تُناقَش مشروعات القوانين،
- وتُعقَد جلسات استماع أحيانًا،
- ثم يُقرَّر ما إذا كان سيُرفَع مشروع القانون إلى «قاعة المجلس» للتصويت أم يُدفَن في اللجنة.

إذا خرج مشروع القانون من اللجنة، فقد يُقرّ بأغلبية الأصوات.

وبسبب اختلاف الإجراءات بين المجلسين، فإن مشروعي قانون متطابقين في البداية – أحدهما في مجلس النواب والآخر في مجلس الشيوخ – غالبًا ما يصبحان **مختلفين في صياغتيهما** بعد إقرارهما في كل من المجلسين.

- عندئذٍ تُعقَد **لجنة مشتركة (Conference Committee)** لمحاولة توحيد الصيغتين.
- وإذا اختلف النصان اختلافًا كبيرًا، يصبح من الصعب التوفيق بينهما.

إذا اتفق مجلسا النواب والشيوخ على صيغة واحدة، يُرسل القانون إلى الرئيس للتوقيع أو **الفيتو (Veto)**. ينص الدستور على أن للرئيس **حقّ النقض** على أي تشريع، ولكن يمكن للمجلسين **تجاوز الفيتو** بأغلبية ثلثي الأعضاء في كلٍّ منهما.

فيما يخص **المعاهدات**، ينص الدستور على أن **مجلس الشيوخ وحده** هو الذي يُصادِق عليها. وإذا صادق مجلس الشيوخ على معاهدة، فإنها تصبح جزءًا من القانون الفيدرالي، ولها **القوة نفسها التي لقانون اتحادي عادي** أقرّه الكونغرس.

تُجمع قوانين الكونغرس في شكل مدوَّن في **قانون الولايات المتحدة (U.S. Code)** المتاح على الإنترنت.

تفويض السلطة التشريعية: لوائح الهيئات الإدارية

وجد الكونغرس أنه من الضروري والعملي أن يُنشئ **هيئات حكومية (Administrative Agencies)** لتطبيق القوانين المختلفة (انظر الفصل الخامس «القانون الإداري»).

رغم أن الدستور لا ينص صراحةً على إنشاء هذه الهيئات، فإن المحكمة العليا الأمريكية أقرت مشروعية **تفويض** الكونغرس بعض سلطاته لإنشاء هيئات اتحادية.

من أمثلة هذه الهيئات:

- إدارة السلامة والصحة المهنية(OSHA) ،
- وكالة حماية البيئة(EPA) ،
- لجنة التجارة الفيدرالية.(FTC)

من المهم ملاحظة أن الكونغرس **لا يملك سلطة غير محدودة** في تفويض صلاحياته إلى هيئة؛ إذ يجب أن يتم التفويض وفق **إرشادات ومعايير** تحدد حدود السلطة، ولا يمكن للكونغرس أن يتخلى بالكامل عن مسؤولياته الدستورية.

تُنشَر مشروعات اللوائح في **السجل الفيدرالي (Federal Register)** الذي يصدر كل يوم عمل من أيام السنة. أما اللوائح التي تُعتمَد رسميًا فتُجمع في **مدوّنة اللوائح الفيدرالية (Code of Federal Regulations – CFR)**.

قوانين الولايات والهيئات التابعة لها: قوانين مدوَّنة أخرى

القوانين التشريعية (**Statutes**) تصدر عن الهيئات التشريعية وتضع **قواعد عامة** للمجتمع. في الولايات، يوجد برلمانات (Assemblies) غالبًا ما تكون مكوَّنة من مجلسين أيضًا:

- مجلس للشيوخ،
- ومجلس للنواب.

تتفق الهيئة التشريعية في الولاية على أحكام مشروع قانون، ثم تُرسله إلى الحاكم (الذي يمثّل الرئيس في تلك الولاية) للتوقيع. غالبًا ما يكون للحاكم **سلطة الفيتو** كذلك.

عملية سنّ القوانين وتعديلها عملية مليئة بـ**التفاوض السياسي** و**المساومات**.

على مستوى أدنى، قد تُمنَح **المقاطعات (Counties)** و**البلديات (Municipal Corporations)** أو **البلدات (Townships)** صلاحية – بموجب دستور الولاية – لسنّ **الأنظمة المحلية**.**(Ordinances)**

من أمثلة هذه الأنظمة:

- قوانين البناء المحلية،
- قوانين تقسيم المناطق(Zoning Laws) ،
- المخالفات البسيطة مثل: التزلج على الألواح في أماكن ممنوعة أو عبور الشارع في غير المكان المخصّص.(Jaywalking)

كثير من القوانين «الغريبة» التي نسمع عنها بين الحين والآخر هي في الحقيقة **أنظمة محلية**، مثل:

- في مقاطعة لوغان بولاية كولورادو، يُحظَر تقبيل امرأة نائمة،
- في مدينتي إنديانابوليس (ولاية إنديانا) ويوريكا (ولاية نبراسكا)، يُعتبَر جريمة أن تُقبِّل شخصًا وأنت ترتدي شاربًا،
- وبحسب تقارير عن بعض القوانين في كنتاكي، يجب على كل شخص أن يستحم مرة واحدة على الأقل في السنة، وإلا كان مخالفًا للقانون.

الأحكام القضائية: القانون العام(Common Law)

يتكوّن **القانون العام** من **القرارات القضائية** التي لا تتضمن تفسيرًا لقوانين تشريعية أو لوائح أو معاهدات أو أحكام دستورية.

المحاكم تُجري مثل تلك التفسيرات أيضًا، لكن كثيرًا من القضايا تُحسَم في غياب أي قانون تشريعي أو مدوَّن يُفسَّر.

- مثال: إذا اضطرت محكمة في ولاية ما إلى تحديد عدد الشهود اللازم لصحة الوصية في غياب نص تشريعي، يكون الحكم الذي تصدره **قانونًا عامًا**.

تستند القوانين في الولايات المتحدة أساسًا إلى **تقاليد القانون العام الإنجليزي**؛ فبحلول الوقت الذي ثارت فيه المستعمرات الأمريكية عام 1776 كانت تقاليد القانون العام متجذرة في المحاكم الاستعمارية.

كان نظام القانون العام الإنجليزي يعطي **القوة القانونية للقرارات القضائية المكتوبة** في أنحاء البلاد؛ فإذا أصدرت محكمة حكمًا يعرِّف جريمة «السطو» مثلًا، فإن بقية المحاكم تلتزم بذلك التعريف، فتتكوّن **منظومة موحّدة من القواعد القضائية**.

القانون العام هو اختصار لفكرة أن وجود **جسم مشترك من القانون** –مبني على قرارات مكتوبة سابقة– أمر مرغوب وضروري.

في إنجلترا، وفي القوانين الأولى للولايات الثلاث عشرة، كانت الجرائم مثل الحريق العمد(Arson) ، والسطو(Burglary) ، والقتل(Homicide) ، والسرقة بالإكراه (Robbery) تُعرَّف جميعها بواسطة قرارات القانون العام.

ومع مرور الزمن، تبنّت الهيئات التشريعية في الولايات المتحدة أو عدَّلت التعاريف التي وضعها القانون العام لمعظم الجرائم عن طريق إدراجها في شكل **مدوَّنات أو قوانين تشريعية**.

هذه القدرة التشريعية – أي سلطة تعديل القانون العام أو تحويله إلى قانون تشريعي – تُشير إلى ظاهرة مهمة: هي **أولوية القانون التشريعي على القانون العام** .وسوف نرى في القسم التالي أن **القانون الدستوري** يتقدّم بدوره على القانون التشريعي.

أولوية القوانين

الدستور باعتباره القوة العليا في القانون الأمريكي

يتقدّم **الدستور الأمريكي** على كل القوانين التشريعية والأحكام القضائية التي تتعارض معه.

- فإذا قررت ولاية ميشيغان – مثلًا – أن تمنع الطلاب في الجامعات الحكومية من انتقاد الأساتذة، لكان هذا القانون **باطلًا**؛ لأنه يتعارض مع التزام الولاية بحماية **حرية التعبير** بموجب التعديل الأول.
- أو إذا سمحت المحاكم في ميشيغان لأستاذ بمقاضاة طالب بسبب تعبير مهين وغير قذف، فإن النظام القضائي في الولاية لن يكون ملتزمًا بالتعديل الأول.

)كما سنرى في الفصل السابع، لحرية التعبير حدود؛ فجريمة القذف كانت موجودة بالفعل عندما أُضيف التعديل الأول، وقد فُهِم أن حقوق حرية التعبير لا تُلغي ما كان قائمًا من قواعد القانون العام في هذا المجال.(

القوانين التشريعية والأحكام القضائية

عمومًا، تتمتع القوانين التشريعية **(Statutes)** بأولوية على أحكام القانون العام **(Case Law)** عندما يتعارضان.

- فبموجب أحكام القانون العام القديم، كان يجوز لأصحاب الأعمال:
  - تشغيل الأطفال في أعمال شاقة،
  - دفع أي أجر يختارونه،
  - وعدم دفع أي أجر إضافي عن العمل الإضافي.

لكن صدرت قوانين تشريعية عدَّلت هذا الوضع، مثل:

- **قانون المعايير العادلة للعمل الفيدرالي (Fair Labor Standards Act – 1938)** الذي:
  - حظر استخدام **العمالة الطفولية الاستغلالية،**
  - وقرّر **حدًا أدنى للأجور،**
  - ووضع قواعد لأجور العمل الإضافي.

المعاهدات بوصفها قوانين تشريعية: قاعدة «الأحدث زمنًا«

تُعتبر المعاهدة أو الاتفاقية الدولية **في مرتبة القانون التشريعي** داخليًا.

- عندما صادق الكونغرس على **اتفاقية التجارة الحرّة لأمريكا الشمالية(NAFTA)** ، أصبحت أي أحكام قضائية أو قوانين سابقة تتعارض معها – مثل حصص الاستيراد أو القيود على الواردات من المكسيك المخالفة لالتزامات – NAFTA **باطلة**.

وبالمثل، فإن التزامات الولايات المتحدة بموجب **الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT)** وما تبعها من التزامات في إطار **منظمة التجارة العالمية (WTO)** تتقدّم على القوانين الفيدرالية أو قوانين الولايات السابقة المتعارضة معها.

من أمثلة تغليب الالتزامات التعاهدية على القوانين الداخلية:

- نزاع »**التونة – الدلافين (Tuna–Dolphin)** «بين الولايات المتحدة والمكسيك.
  - في تعديل لقانون حماية الثدييات البحرية عام 1988، أقِرَّت حماية خاصة للدلافين في شرق المحيط الهادئ الاستوائي، وبدأت الولايات المتحدة ترفض استيراد التونة التي صِيدت بطرق «غير صديقة للدلافين) «مثل الصيد بشباك الإحاطة.(Purse Seining –
  - طعنت المكسيك في هذه القيود أمام هيئة تسوية المنازعات في «غات (GATT) «في سويسرا، وخسرت الولايات المتحدة النزاع.

- واستمر النقاش في إطار منظمة التجارة العالمية. والخلاصة أن قوانين البيئة الأمريكية يمكن أن تُعتَبر مخالفة لالتزاماتها التعاهدية الدولية.

في معظم المعاهدات، تستطيع الولايات المتحدة **الانسحاب** من أي التزام طوعي تفرضه على سيادتها؛ فالمشاركة في أي معاهدة **اختيارية بالكامل** .أي إن الولايات المتحدة تستطيع «فك ارتباطها» بالمعاهدة متى شاءت.

لكن من الناحية العملية قد يكون لبعض القيود على السيادة **فوائد وطنية**؛ فالحجّة تقول مثلًا:

إذا كان **التجارة الحرّة** مفيدة للولايات المتحدة عمومًا، فمن المنطقي أن تكون جزءًا من نظام يعزّز التجارة الحرّة؛ ورغم بعض الخسائر المحدودة، فإن نظام فضّ النزاعات في منظمة التجارة العالمية سيقدّم – في المدى الطويل – مزايا تفوق السلبيات.

هذه الحجة تستند إلى:

- **النظرية النفعية (Utilitarianism)** التي ترى أن أفضل سياسة هي ما يحقق **أكبر قدر من النفع للمجتمع ككل**،
- و**نظرية الميزة النسبية (Comparative Advantage)** لديفيد ريكاردو.

في النهاية، استمرار الولايات المتحدة في تبنّي التجارة الحرّة وقيادتها في منظمة التجارة العالمية سيتوقف على **اختيارات الناخبين** لشخصيات سياسية تؤيد هذا التوجّه.

- فمثلًا: لو كان **روس بيرو (Ross Perot)** قد انتُخِب رئيسًا عام 1992، لكان من المرجح أن تُقضى على NAFTA سياسيًا وقانونيًا خلال فترة رئاسته.

مهما بدت أفعال شخصٍ ما خاطئة في نظرك، فإن الأخطاء الوحيدة التي يمكن للمحكمة أن تُصلحها هي تلك التي يمكن ربطها بواحد أو أكثر من **أسباب الدعوى** .فميدان القانون الوضعي مليء بالقضايا، والمعاهدات، والقوانين التشريعية، واللوائح، والنصوص الدستورية التي يمكن أن تُصاغ في صورة **سببٍ قانوني لرفع الدعوى.(Cause of Action)**

إذا كان لديك اتفاق مع «هارولد هيل» على أن يشتري منك ستًّا وسبعين آلة ترومبون(trombones) ، ثم امتنع عن دفع الثمن بعد أن سلّمتَه البضاعة، فستشعر بلا شك بأنك تعرّضت لظلم؛ لكن المحكمة لن تنظر في شكواك نظرةً إيجابية ما لم تُبيّن أن سلوكه يُوفّر لك سببًا قانونيًا لرفع الدعوى استنادًا إلى جزءٍ من قانون العقود في ولايتك.

هذه الواقعة تمنحك سببًا لرفع الدعوى بحسب قانون أغلب الولايات؛ إلا إذا كان لدى هارولد هيل عذر قانوني مُعتَرَف به في قانون العقود المعمول به في الولاية – مثل:

- عدم أهليته القانونية،
- أو كونه دون الثامنة عشرة،
- أو كونه مخمورًا ساعة إبرام الاتفاق،
- أو ادعاؤه أن الآلات كانت أبواقًا (trumpets) لا ترومبون،
- أو أنها سُلِّمت متأخرة بحيث لم تعد ذات فائدة له–

ففي هذه الحالات يمكنه أن يتجنّب المسؤولية. أمّا إذا لم يثبت شيء من هذه الأعذار، فيمكنك توقّع الحصول على **تعويض** ما عن إخلاله بالعقد المبرم معك.

هناك قولٌ قديم في القانون مفاده أن القانون لا يعنى بالتوافه أو الأمور غير المهمة (**De minimis non curat lex**). فليس كل ظلمٍ يصيبك في حياتك يصلح أساسًا لرفع دعوى أمام المحكمة. فإذا تخلّف شخص عن موعدٍ عاطفي معك يوم السبت مساءً، وشعرت بالإحراج أو الإذلال، فلن تتمكّن من استرداد شيء عبر المحكمة في الولايات المتحدة؛ لأنه لا يوجد **سبب قانوني** (أساس في القانون الوضعي) يمكنك الاستناد إليه في دعواك.

أما إذا كنت مخطوبًا للزواج، وفرّ شريكك/شريكتك فجأةً من مراسم الزفاف، فهناك بعض الولايات التي تُقرّر أساسًا قانونيًا يمكن بموجبه رفع دعوى؛ إذ يُعترَف في عدد من الولايات بدعوى »**الإخلال بوعد الزواج(Breach of Promise to Marry)** «، لكن معظم الولايات ألغت هذا السبب إمّا بقرارات قضائية وإمّا بتشريعات صريحة.

إذن، ما إذا كان «الهروب من الزواج» يعطي أساسًا صالحًا لرفع الدعوى يعتمد على ما إذا كانت محاكم الولاية ما تزال تعترف بهذه الدعوى – التي آخذة في الاختفاء – وتنفذها.

وعليه، فإن **سبب الدعوى** لديك يستند إلى القوانين القائمة، بما فيها القضايا السابقة المقرَّرة. ومدى «انطباق» قضيتك على قضية سابقة يثير مسألة **السابقة القضائية**.**(Precedent)**

كما ذُكر سابقًا، فإن تقليد القانون العام الإنجليزي يولي أهمية كبيرة للسوابق القضائية ولِما يُسمَّى **مبدأ *Stare Decisis*.** فالمحكمة التي تنظر في قضية ما ترى نفسها مُلزَمة بأن تفصل فيها بطريقة تُشبه ما حُسِم به الأمر في قضايا مشابهة سابقة. وقد كانت القرارات المكتوبة في أهم القضايا تُنشَر في جميع أنحاء إنجلترا (في «المملكة» المشتركة)، وكان القضاة يأملون أن يُقيموا مجموعة من الأحكام **المتّسقة والمتوقّعة إلى حدٍّ ما**.

لم يكن البرلمان الإنجليزي يتّخذ عادةً تشريعاتٍ مفصَّلة في موضوعات الجرائم، أو المسؤولية التقصيرية، أو العقود، أو الملكية؛ ولذلك تُركت التعاريف والقواعد إلى حدٍّ كبير للمحاكم. وبطبيعة الحال، كانت المحاكم لا تستطيع الفصل إلا في قضية واحدة في كل مرة، لكنها حين تفعل ذلك كانت تضع **قواعد عامة (Holdings)** تُطبَّق على القضايا اللاحقة.

افترض أن محكمةً ما اضطُرّت إلى الفصل في ما إذا كان من حق صاحب العمل أن يفصل موظفًا **دون أي سبب**. وافترض أن لا قوانين تشريعية تنطبق على الوقائع: فلا يوجد عقد عمل بين صاحب العمل والموظف، لكن الموظّف عمل لديه سنواتٍ كثيرة، والآن استُبدِل به عامل أصغر سنًا. والمحكمة، في غياب أي توجيه من الماضي، يجب أن تقرّر ما إذا كان الموظّف قد عرض **سببًا قانونيًا** مقبولًا ضد صاحب العمل.

إذا قرّرت المحكمة أن هذه القضية لا تصلح أساسًا قانونيًا للتقاضي، فإنها ترفض الدعوى. والمحاكم في المستقبل ستعامل القضايا المشابهة بالطريقة نفسها. وخلال هذه العملية قد تقرّر المحكمة قاعدة مفادها أن لصاحب العمل أن يفصل الموظف **لأي سبب أو دون سبب**. ويمكن تطبيق هذه القاعدة مستقبلًا إذا ظهرت قضايا مشابهة.

لكن افترض أن صاحب العمل فصل موظفًا لأنه رفض أن يرتكب **شهادة زور – (Perjury)** أي رفض أن يكذب على منصة الشهود في قضية أمام المحكمة – إذ كان صاحب العمل يريد من الموظّف أن يتستّر على فعلٍ إجرامي أو غير أخلاقي ارتكبته الشركة. وافترض، كما في الحالات السابقة، عدم وجود قوانين تشريعية تنطبق على الوقائع، وأنه لا يوجد عقد عمل.

المحاكم التي تستند إلى قاعدة أو سابقة تقول: «يجوز لصاحب العمل أن يفصل الموظف لأي سبب أو دون سبب» قد تحكم ضد الموظف الذي يطالب بالتعويض بسبب فصله نتيجة قوله الحقّ على منصة الشهود. أو قد تُنشئ استثناءً من القاعدة العامة، مثل:

»يجوز لصاحب العمل عادةً فصل الموظف لأي سبب أو دون سبب دون تحمّل مسؤولية قانونية؛ إلا أن صاحب العمل يتحمّل المسؤولية إذا فصل موظفًا رفض أن يكذب لصالحه في إجراءات قضائية.«

في كلتا الحالتين (القاعدة العامة واستثناؤها)، يدعو تقليد القانون العام المحكمة إلى **تفسير أسباب حكمها**. ففي حالة القاعدة العامة قد يكون مبدأ «حرّية الاختيار» هو السبب الرئيس. وفي حالة استثناء شهادة الزور، قد يكون **حسن سير النظام القضائي** و**متطلبات المواطنة** مبرراتٍ رئيسة للقاعدة.

ولأن «أسباب» المحكمة ستكون مُقنِعة للبعض وغير مُقنِعة لآخرين، فهناك حتمًا قدر من **الذاتية** في الأحكام القضائية؛ أي إن أشخاصًا عقلانيين قد يختلفون في مدى إقناع التعليل الذي تسوقه المحكمة لحكمها.

لذلك تُعَدّ الأحكام القضائية المكتوبة ميدانًا مناسبًا لتنمية مهارات **التفكير النقدي** عبر:

- تحديد **المسألة القانونية** في القضية،
- وتحليل الأسباب التي استندت إليها المحكمة في حكمها السابق) أو «منطوق الحكم.(Holding – «

ما الذي **قرّرته** المحكمة بالضبط؟ ولماذا؟
تذكّر أن المحكمة – وخصوصًا المحكمة العليا الأمريكية – لا تفصل في قضية بعينها فحسب، بل تضع أيضًا **توجيهات (Guidelines)** (في منطوق أحكامها) للمحاكم الفيدرالية ومحاكم الولايات عندما تواجه مسائل مشابهة.

لاحظ أن القضايا كثيرًا ما تثير مجموعة من المسائل أو الأسئلة القانونية، وأن القضاة (والمحامين) يختلفون أحيانًا في تحديد «المسألة الحقيقية» في القضية. و**منطوق الحكم (Holding)** هو الجواب الكامل الذي تقدّمه المحكمة عن مسألةٍ هي جوهر الفصل في القضية، وبالتالي يقدّم توجيهًا لمعنى القضية بوصفها **سابقة** للقضايا المستقبلية.

إضافة إلى الحكم نفسه، فإن النظر في **تعليل** المحكمة هو ما يساعدك أكثر على فهم أيّ الوقائع كانت ذات أهمية في نظر المحكمة، وأيّ نظريات (أو مدارس فكر قانوني) يتبنّاها كل قاضٍ من قضاة المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف. ولأن القضاة لا يتّفقون دائمًا على المبادئ الأولى (أي إنهم ينتمون إلى مدارس مختلفة من الفكر القانوني)، تظهر كثير من **الأحكام المنقسمة الآراء** في قرارات محاكم الاستئناف وفي كل دورة من دورات المحكمة العليا الأمريكية .

الخلاصة الأساسية

هناك مصادر متعدّدة للقانون في النظام القانوني الأمريكي.

- **الدستور الأمريكي** هو الأساس؛ فلا يجوز للقانون التشريعي أو لقواعد القانون العام أن يُخالف أحكامه.
- يسنّ **الكونغرس** القوانين التشريعية (بموافقة الرئيس)، وتتولّى المحاكم تفسير كلٍّ من الدستور والقوانين التشريعية.
- في المواضع التي لا يوجد فيها قانون دستوري أو تشريعي، تعمل المحاكم في مجال **القانون العام**.

والأمر نفسه ينطبق داخل الولايات الخمسين، إذ لكل ولاية **دستورها**)أي قانونها الأعلى.(

وقد أنشأ كلٌّ من الحكومة الفيدرالية والولايات **هيئات إدارية**؛ ولا تملك الهيئة إلا الصلاحيات التي يمنحها لها المشرّع. وفي حدود هذه الصلاحيات تضع الهيئة لوائح (انظر الفصل الخامس «القانون الإداري») لها **قوة القانون التشريعي نفسها**.

ولا تبرم الولايات معاهدات؛ لأن السلطة الفيدرالية وحدها هي المختصّة بعلاقات الولايات المتحدة مع الدول الأخرى. فإذا صادق مجلس الشيوخ على **معاهدة**، كان لها **القوة والأثر نفسيهما** اللذين لقانونٍ تشريعي أُقرّ في الكونغرس ووقّعه الرئيس.

يمكن لنصوص الدستور، والقوانين، واللوائح، والمعاهدات، والأحكام القضائية أن توفّر **أساسًا قانونيًا** واحدًا أو أكثر في القانون الوضعي. لكن لا يكفي أن تشعر بأنك تعرّضت لظلم؛ لكي تمتلك **حقًا قابلًا**

للتنفيذ قضائيًا يجب أن يكون لديك نصّ محدّد في القانون الوضعي يمكنك الاستناد إليه لتدعم به **سببًا للدعوى** ضد المدعى عليه.

تمارين

1. أعط مثالًا واحدًا جرى فيه **تجاوز القانون العام** عبر إصدار قانونٍ تشريعي فيدرالي.
2. كيف يتغيّر أو يتطوّر القانون العام **من دون أي تدخّل** من الهيئة التشريعية؟
3. لم تُقبَل «ليندسي باراديس» في جمعية الطالبات (sorority) المفضّلة لديها في جامعة كانساس. قضت كل وقتها في «التعرّف» على هذه الجمعية بالذات، التي قبلت بعض صديقاتها ورفضتها هي. تشعر ليندسي بخيبة أمل وغضب، وتريد رفع دعوى على الجمعية. ما حظوظها في كسب الدعوى أمام النظام القانوني؟ فسِّر.

[1] Rulon-Miller v. International Business Machines Corp., 162 Cal. App.3d 241, 255 (1984).

1.5الأنظمة القانونية والسياسية في العالم

هدف التعلّم

1. شرح كيف يختلف **نظام القانون العام (Common Law)** عن **نظام القانون المدني**.**(Civil Law)**

تختلف الأنظمة القانونية والسياسية الأخرى اختلافًا كبيرًا عن النظام الأمريكي، الذي نشأ من تقاليد القانون العام الإنجليزي ومن عمل واضعي الدستور الأمريكي. وتختلف تقاليدنا القانونية والسياسية عن غيرها من حيث:

- أنواع القوانين التي نضعها ونحترمها،
- والطريقة التي تُحَلّ بها المنازعات في المحاكم.

مقارنة أنظمة القانون العام بأنظمة قانونية أخرى

تقليد **القانون العام** خاصّ بإنجلترا والولايات المتحدة والمستعمرات السابقة للإمبراطورية البريطانية. ومع أن هناك اختلافات بين أنظمة القانون العام (مثلًا: معظم الدول لا تسمح لمحاكمها بإبطال قوانين تشريعية بحجة عدم دستوريتها، وبعضها يستخدم نظام المحلّفين بدرجة أقل)، فإن القاسم المشترك بينها هو:

- الاعتراف باستخدام **السوابق القضائية** في الفصل في القضايا،
- وعدم الاعتماد على **مدوَّنات تشريعية شاملة** كالتي تميّز أنظمة القانون المدني.

أنظمة القانون المدني(Civil-Law Systems)

البديل الرئيس لنظام القانون العام هو النظام الذي تطوّر في أوروبا ويستند إلى القانونين الروماني والفرنسي (النابليوني).

نظام القانون المدني أو القانون المدوَّن هو النظام الذي تُجمع فيه قواعد القانون كلّها في **مدوَّنة تشريعية شاملة واحدة أو أكثر**.

في عهد نابليون، وُضعت لفرنسا **مدوَّنة قوانين شاملة** (Code)تغطي:

- القانون الجنائي،
- والإجراءات الجنائية،
- والقانون غير الجنائي والإجراءات المدنية،
- والقانون التجاري.

وما تزال قواعد هذه المدوَّنة تُستَعمل اليوم في فرنسا وفي أنظمة قانونية أوروبية قارية أخرى. ويُرجَع إلى نصوص المدوَّنة للفصل في القضايا، عادةً بواسطة قضاة **من دون هيئة محلّفين**.

إضافة إلى ذلك، لا يُلزَم القضاة باتّباع قرارات محاكم أخرى في قضايا مشابهة. وكما يقول جورج كاميرون (جامعة ميشيغان):

»القانون يوجد في المدوَّنة، لا في القضايا.«

ويضيف:

»إذا فسّرت مجموعة من القضايا نصًّا معيّنًا بطريقة واحدة، فقد تشعر المحاكم الفرنسية بأنها مُلزَمةً بالوصول إلى النتيجة نفسها في قضايا مستقبلية، وفق مبدأ يُسمّى *jurisprudence constante*. لكن الأداة الرئيسة للنمو والتطوير في القانون المدني هي **الهيئة التشريعية**، لا المحاكم.«

تُستعمَل أنظمة القانون المدني في أوروبا، وكذلك في أمريكا الوسطى والجنوبية، كما تبنّت بعض دول آسيا وإفريقيا مدوَّنات مستندة إلى القانون المدني الأوروبي. فقد كانت ألمانيا، وهولندا، وإسبانيا، وفرنسا، والبرتغال تملك مستعمرات خارج أوروبا، وتبنّت كثير من هذه المستعمرات الممارسات القانونية التي فرضها عليها الحكم الاستعماري – كما فعلت الولايات الثلاث عشرة الأصلية في الولايات المتحدة عندما تبنّت تقاليد القانون العام الإنجليزي.

ثمة موضع محتمل للالتباس هنا؛ إذ سبق أن استخدمنا تعبير »**القانون المدني**« في الولايات المتحدة بمعنى مقابل لـ«القانون الجنائي» فقط. أمّا في السياق الأوروبي فإن «القانون المدني» يشمل **القانونين المدني والجنائي معًا** ضمن المدوَّنة التشريعية.

هناك أيضًا أنظمة قانونية تختلف اختلافًا كبيرًا عن نظامَي القانون العام والقانون المدني، مثل:

- الأنظمة القانونية في الدول الشيوعية أو الاشتراكية المتبقية (مثل كوبا وكوريا الشمالية)،
- والأنظمة القانونية الإسلامية وغيرِها من الأنظمة القائمة على الدين، التي تدخل في بنيتها قيمٌ وافتراضات مختلفة في تنظيم العلاقات الاجتماعية والتجارية.

الخلاصة الأساسية

تختلف الأنظمة القانونية اختلافًا كبيرًا في أهدافها وفي الطريقة التي تُعالَج بها القضايا المدنية والجنائية.

- **أنظمة القانون العام** تستعمل عادةً هيئة محلّفين، وتكتفي بقاضٍ واحد، وتتمسّك بمبدأ **السوابق القضائية**.
- **أنظمة القانون المدني** تفصل في القضايا **من دون محلّفين** غالبًا، وتستعمل أحيانًا ثلاثة قضاة، وتصدر أحكامًا مختصرة لا تُحيل كثيرًا إلى القضايا السابقة؛ لأن المصدر الرئيس للقانون هو **المدوَّنة التشريعية**.

تمرين

1. استخدم الإنترنت لتحديد بعض الدول المعروفة التي تعمل بأنظمة القانون المدني. ما الدول الآسيوية التي تبنّت كلًّا أو جزءًا من تقاليد القانون المدني؟ ولماذا؟

1.6قضية نموذجية(A Sample Case)

ملاحظة تمهيدية للطلاب

العنوان السابع من قانون الحقوق المدنية لسنة 1964 (Title VII of the Civil Rights Act of 1964) هو قانون فيدرالي يُطبَّق على جميع أصحاب العمل الذين يزيد عدد موظفيهم على خمسة عشر موظفًا. ينصّ العنوان السابع على ما يلي:

»(أ) يُعَدّ ممارسة توظيف غير مشروعة لأي صاحب عمل أن:
(1)يفشل أو يرفض توظيف أي شخص، أو أن يفصله من العمل، أو أن يُميّز ضده في ما يتعلق بأجره أو شروط عمله أو مزاياه، بسبب عِرقه أو لونه أو دينه أو جنسه أو أصله القومي.«

في **القانون العام** –حيث تفصل المحاكم في القضايا **دون الرجوع إلى نصوص تشريعية** –كان لصاحب العمل في الغالب حريّة توظيف وفصل العمال على أي أساس يختاره، كما كان للعمال حرية العمل لدى صاحب عملٍ أو تركه على أي أساس يختارونه (ما لم يكن هناك عقد بين صاحب العمل والعامل).

تُعرَف هذه القاعدة باسم »**مبدأ العمل بإرادة الطرفين**.(Employment at Will)« أمّا القوانين الفيدرالية وقوانين الولايات التي تحظر التمييز على أي أساسٍ كان (مثل حظر التمييز بسبب العرق أو اللون أو الدين أو الجنس أو الأصل القومي في العنوان السابع)، فهي في جوهرها **استثناءات تشريعية** من قاعدة العمل بإرادة الطرفين في القانون العام.

في سبعينيات القرن العشرين، بدأت كثير من الموظفات في الادعاء بنوعٍ معيّن من التمييز الجنسي: هو **التحرّش الجنسي**.(Sexual Harassment) فبعض النساء كانت تُطلب منهن «خدمات جنسية» مقابل استمرار العمل أو الترقية) **تحرّش جنسي تبادلي**(Quid Pro Quo – ، وبعضهن وجدن أنفسهن في

بيئة عمل تُعرّض فرص استمرارهن أو ترقيتهن للخطر. وقد أُطلِق على هذا النوع الأخير من التمييز الجنسي اسم »**بيئة العمل المعادية**.«**(Hostile Working Environment)**

لاحظ أن نصّ العنوان السابع لا يذكر «التحرّش الجنسي» صراحةً، بل يتحدّث عمومًا عن «التمييز بسبب الجنس» (إلى جانب أربعة أسباب أخرى). فبعد أن وضع الكونغرس هذه السياسة العامة العريضة، ترك للموظفين وأصحاب العمل والمحاكم أن يطوّروا قواعد أكثر تحديدًا عبر **عملية التقاضي المدني**.

القضية الآتية من النظام القضائي الفيدرالي، وتتضمّن:

- محاكمة ابتدائية في **محكمة المقاطعة الفيدرالية**،
- واستئنافًا أمام **محكمة الاستئناف للدائرة السادسة**،
- وأخيرًا **استئنافًا أمام المحكمة العليا للولايات المتحدة**.

كانت «تيريزا هارِس» قد خسرت في محكمة المقاطعة، ثم في محكمة الاستئناف للدائرة السادسة، فتقدّمت هنا بطلب إصدار **أمر بالمراجعة (Writ of Certiorari)** إلى المحكمة العليا، وهو طلب لا يُقبَل إلا في أقل من حالة واحدة من كل خمسين حالة تقريبًا؛ فالمحكمة العليا **تختار قضاياها بعناية شديدة**.

في هذه القضية، أرادت المحكمة أن تحسم خلافًا بين مختلف **دوائر الاستئناف الفيدرالية** حول ما إذا كان بإمكان المدعية في دعوى «بيئة العمل المعادية» أن تحصل على تعويض **دون أن تُثبت وقوع «ضرر نفسي خطير.«**

قضية هارِس ضد شركة فوركلفت سيستمز

Harris v. Forklift Systems, Inc.

) 510 U.S. 17المحكمة العليا الأمريكية، 1993(

القضاة: القاضية أوكونور كتبت رأي المحكمة بالإجماع. وكتب كلٌّ من القاضي سكاليا والقاضية غينسبيرغ رأيين متوافقين.(Concurring Opinions)

رأي المحكمة – تكتبُه القاضية أوكونور:

في هذه القضية ننظر في تعريف «بيئة العمل المهينة أو المسيئة تمييزيًا» (المعروفة أيضًا باسم **بيئة العمل المعادية** (**Hostile Work Environment** – بموجب العنوان السابع من قانون الحقوق المدنية لسنة 1964...

أولًا: الوقائع

عملت «تيريزا هارِس» مديرةً في شركة فوركلفت سيستمز(.Forklift Systems, Inc) ، وهي شركة تؤجّر المعدات، من أبريل 1985 حتى أكتوبر 1987. وكان «تشارلز هاردي» رئيس الشركة.

وجد القاضي الموقّد (Magistrate) أن هاردي – طوال فترة عمل هارِس في فوركلفت – كان كثيرًا ما يُهينها بسبب جنسها، ويجعلها هدفًا لتلميحات جنسية غير مرغوبة. فقد قال لها في مناسباتٍ عدّة، بحضور موظفين آخرين:

- »أنت امرأة، ماذا تعرفين؟«
- و«نريد رجلًا ليكون مديرًا لقسم التأجير.«

وعلى الأقل مرّة واحدة وصفها بـ«المرأة الغبية.(a dumbass woman) «

ومرة أخرى – أمام الآخرين أيضًا – اقترح عليها أن يذهبا معًا إلى فندق «هوليداي إن» للتفاوض بشأن **زيادة راتبها** .وكان بين الحين والآخر يطلب من هارِس وغيره من الموظفات أن يُخرِجن النقود المعدنية من جيب بنطاله الأمامي. وكان يُلقي أشياء على الأرض أمام هارِس ونساء أخريات ويطلب منهن أن يلتقطنها. كما كان يطلق تلميحات جنسية بشأن ملابس هارِس وملابس موظفات أخريات.

في منتصف أغسطس 1987، قدّمت هارِس شكوى إلى هاردي بشأن سلوكه. فقال إنه متفاجئ من شعورها بالإساءة، وادّعى أنه كان «يمزح فقط»، واعتذر لها. ووعدها أيضًا أن يتوقف عن ذلك؛ وبناءً على هذا الوعد بقيت هارِس في عملها.

لكن في أوائل سبتمبر، عاد هاردي إلى سلوكه السابق؛ ففي أثناء تفاوض هارِس مع أحد زبائن فوركلفت على صفقة ما، قال لها – أمام موظفين آخرين:–

»ماذا فعلتِ؟ هل وعدتِ الرجل... بشيءٍ (جنسي) ليلة السبت؟.«

في الأول من أكتوبر، تسلّمت هارِس شيك راتبها وقدّمت استقالتها.

بعد ذلك رفعت هارِس دعوى على شركة فوركلفت، زاعمةً أن سلوك هاردي خلق لها **بيئة عمل مسيئة بسبب جنسها**.

اعتمدت **محكمة المقاطعة الفيدرالية للمنطقة الوسطى من تينيسي** تقرير القاضي الموفّد وتوصياته، واعتبرت أن القضية «قضية قريبة» (أي ليست سهلة الحسم)، لكنها قرّرت أن سلوك هاردي لم يخلق بيئة عمل مسيئة قانونًا.

فقد وجدت المحكمة أن بعض تعليقات هاردي «أزعجت هارِس، وكانت لتزعج المرأة المعقولة»، لكنها لم تكن:

»من الخطورة بحيث يُتوقَّع أن تُؤثّر تأثيرًا جديًا في الصحة النفسية لهارِس. فامرأة معقولة في منصب إداريّ مماثل – في ظروف مشابهة – كانت ستنزعج من هاردي، لكن سلوكه لا يرتقي إلى مستوى التدخّل في أدائها الوظيفي.«

وقالت المحكمة كذلك:

»ولا أعتقد أيضًا أن المدعية كانت – ذاتيًا – منزعجة إلى حدٍّ أصابها بضرر... ومع أن هاردي ربما أساء إليها بالفعل في بعض المواقف، لا أرى أنه خلق بيئة عملٍ ملوَّثة إلى حدٍّ يُعتبَر مُخيفة أو مسيئة لهارِس.«

في تركيزها على **الصحة النفسية للموظفة**، كانت محكمة المقاطعة تتّبع السابقة القضائية في دائرتها، كما في قضية *Rabidue v. Osceola Refining Co.* وغيرها، التي كانت تشترط أن يكون للسلوك أثرٌ خطير في الصحة النفسية. وقد أيدت **محكمة الاستئناف للدائرة السادسة** الحكمَ في قرار موجز غير منشور.

منحنا الإذن بنظر القضية (Certiorari) لحلّ **التعارض بين دوائر الاستئناف** حول ما إذا كان من اللازم – حتى يُعتبَر السلوك «بيئة عمل معادية» قابلة للمقاضاة – أن «يؤثّر تأثيرًا خطيرًا في الصحة النفسية للموظف» أو يقود إلى أن «يعاني المدّعي ضررًا نفسيًا»، أم لا.

ثانيًا: المعيار القانوني

ينص العنوان السابع على أن من غير المشروع لصاحب العمل أن يُميّز بين الأفراد في «شروط العمل أو أوضاعه أو مزاياه» بسبب الجنس (أو العرق أو اللون أو الدين أو الأصل القومي). وقد أوضحنا في قضية *Meritor Savings Bank v. Vinson* أن هذه العبارة **لا تقتصر** على التمييز «الاقتصادي» أو «الملموس» فحسب؛ بل تشمل أيضًا إجبار الناس على العمل في **بيئة عدائية أو مسيئة تمييزيًا**.

عندما تكون بيئة العمل مشبعة بـ«الترهيب أو السخرية أو الإهانة التمييزية» إلى حدٍّ «كبير ومنتشر بحيث يغيّر شروط عمل الضحية ويخلق بيئة عمل مسيئة»، يكون قد وقع انتهاك للعنوان السابع.

هذا المعيار – الذي نعيد تأكيده اليوم – يسلك مسارًا وسطًا بين:

- اعتبار أي سلوك مسيء **قابلًا للمقاضاة**،
- وبين اشتراط أن يسبّب السلوك **ضررًا نفسيًا ملموسًا**.

كما أشرنا في قضية *Meritor*، فإن «مجرد التلفّظ بلقبٍ أو شتيمة تُثير مشاعر سلبية لدى الموظف» لا يُعدّ كافيًا لتغيير شروط العمل على نحوٍ يستدعي تطبيق العنوان السابع. فالسلوك الذي لا يكون شديدًا أو متكررًا إلى درجة خلق **بيئة عمل عدائية أو مسيئة موضوعيًا** –أي بيئة يراها الشخص المعقول عدائية أو مسيئة – لا يدخل في نطاق العنوان السابع. وبالمثل، إذا لم يرَ الضحية – ذاتيًا – أن البيئة مسيئة، فإن السلوك لم يغيّر فعليًا شروط عمله، ولا يوجد انتهاك للعنوان السابع.

لكن العنوان السابع يبدأ تطبيقه **قبل** أن يقود التحرّش إلى انهيار عصبي. فبيئة العمل التي تكون مسيئة على أساس التمييز، حتى لو لم تُؤثّر تأثيرًا خطيرًا في الصحة النفسية للموظفين، يمكن – وغالبًا ما ستفعل – أن تُضعِف أداءهم الوظيفي، أو تثنيهم عن البقاء في العمل، أو تمنعهم من التقدّم في مسيرتهم المهنية.

وعلاوة على ذلك، حتى بصرف النظر عن هذه الآثار الملموسة، فإن مجرّد كون السلوك التمييزي شديدًا أو منتشرًا إلى درجة أنه خلق بيئة عمل مسيئة للموظفين بسبب عِرقهم أو جنسهم أو دينهم أو أصلهم القومي هو أمرٌ يُخالف **القاعدة العامة للمساواة في مكان العمل** المنصوص عليها في العنوان السابع.

لقد عرضت قضية *Meritor* أمثلة صارخة جدًّا على التحرّش، وكذلك الإشارة فيها إلى بيئات «ملوَّثة بالتمييز إلى حدّ تدمير الاستقرار النفسي والعاطفي للعمال من الفئات الأقلّية». لكن هذه الأمثلة لا تُحدّد **الحدّ الأدنى** لما يمكن أن يُعتبَر قابلاً للمقاضاة.

وعليه، نرى أن محكمة المقاطعة أخطأت عندما اعتمدت على ما إذا كان السلوك «قد أثّر تأثيرًا خطيرًا في الصحة النفسية للمدعية» أو جعَلها «تعاني ضررًا». فهذا النوع من الفحص قد يحوِّل انتباه مُحدِّد الوقائع إلى **الضرر النفسي الملموس**، وهو عنصر لا يشترطه العنوان السابع.

لا شك في أن العنوان السابع يحظر السلوك الذي من شأنه أن يؤثّر تأثيرًا خطيرًا في الصحة النفسية للشخص المعقول، لكنه لا **يقتصر** على مثل هذا السلوك. فمتى كانت البيئة يُمكِن – بطريقة معقولة – أن تُعتبَر، وتُعتبَر فعليًا، **معادية أو مسيئة**، فلا حاجة إلى أن تكون كذلك **على نحوٍ يسبّب إصابة نفسية مثبتة**.

هذا المعيار لا يمكن أن يكون «اختبارًا رياضيًا دقيقًا». ولا يلزمنا اليوم أن نجيب عن كل الأسئلة التي قد يثيرها، ولا أن نتناول بالتحديد اللوائح الجديدة الصادرة عن لجنة تكافؤ فرص العمل (EEOC) في هذا الشأن. لكن يمكننا القول إنّ ما إذا كانت البيئة «معادية» أو «مسيئة» لا يمكن تحديده إلا بالنظر إلى **جميع الظروف المحيطة**.

وهذه الظروف قد تشمل:

- مدى تكرار السلوك التمييزي،
- ومدى شدّته،
- وما إذا كان يشتمل على تهديد جسدي أو إهانة، أو هو مجرّد ألفاظ مسيئة،
- وما إذا كان يتدخّل تدخلًا غير معقول في أداء الموظف لعمله.

إن أثر السلوك في الصحة النفسية للموظف ذو صلة، بطبيعة الحال، عند تحديد ما إذا كان المدّعي قد رأى – ذاتيًا – أن البيئة مسيئة. لكن مع أن الضرر النفسي يمكن أخذه في الحسبان كغيره من العوامل ذات الصلة، **فلا عامل واحدًا منها يُعدّ شرطًا لازمًا**.

ثالثًا: تطبيق المعيار على وقائع الدعوى

تُقرّ شركة فوركلفت بأن اشتراط تأثيرٍ خطيرٍ في الصحة النفسية شرطٌ لا سند له، لكنها ترى أن محكمة المقاطعة قد طبّقت – مع ذلك – معيار *Meritor* تطبيقًا صحيحًا. ونحن نخالفها الرأي.

صحيح أن محكمة المقاطعة انتهت إلى أن بيئة العمل لم تكن «مُخيفة أو مسيئة لهارِس»، لكنها توصّلت إلى ذلك **فقط بعد** أن رأت أن السلوك «لم يكن من الشدّة بحيث يُتوقَّع أن يؤثّر تأثيرًا خطيرًا في الصحة النفسية للمدعية»، وأن هارِس «لم تكن – ذاتيًا – منزعجة إلى حدٍّ أصابها بضرر...«

ملاحظة تمهيدية للطلبة(Preliminary Note to Students)

ينص الباب السابع (Title VII) من قانون الحقوق المدنية الأمريكي لعام 1964 على أنه يسري على كل صاحب عمل يزيد عدد العاملين لديه على خمسة عشر موظفًا. ينص هذا الباب على ما يلي:

»يُعَدّ من قبيل الممارسة غير المشروعة في مجال التوظيف أن يقوم صاحب العمل بما يلي:
(1)أن يرفض توظيف أي شخص، أو أن يفصله من العمل، أو أن يميّز ضده من حيث الأجر، أو الشروط، أو الظروف، أو المزايا المرتبطة بالعمل، بسبب عِرقه أو لونه أو دينه أو جنسه أو أصله القومي«.

في القانون العام(Common Law) ، حيث يفصل القضاة في النزاعات دون وجود نصوص تشريعية تفصيلية توجههم، كان الأصل أن لصاحب العمل الحرية في التعيين والفصل استنادًا إلى أي سبب يراه، كما كان للعامل الحرية في قبول العمل أو تركه لأي سبب يختاره (ما لم يكن هناك عقد خاص بين الطرفين).

وقد عُرِف هذا المبدأ باسم »**العمل بإرادة الطرفين** .(Employment at Will) «ثم جاءت القوانين الفدرالية وقوانين الولايات التي تحظر التمييز على أي أساس معيّن (مثل الحظر المفروض على التمييز

بسبب العرق أو اللون أو الدين أو الجنس أو الأصل القومي في الباب السابع) باعتبارها **استثناءات تشريعية** على قاعدة «العمل بإرادة الطرفين» في القانون العام.

في سبعينيات القرن العشرين، بدأت كثير من النساء العاملات في الادعاء بنوع معيّن من التمييز القائم على الجنس، هو **التحرش الجنسي**.فقد كانت بعض النساء تُطالَب بتقديم خدمات جنسية في مقابل الاحتفاظ بوظائفهن أو الحصول على ترقية (وهو ما يُسمّى بالتحرش الجنسي من نوع «المقايضة» أو *quid pro quo*).كما وجدت أخريات أنفسهن في بيئة عمل تهدد فرص استمرارهن في العمل أو ترقيتهن، بسبب جو عدائي قائم على الجنس. وقد سُمِّي هذا النوع من التمييز الجنسي **»بيئة العمل العدائية**.(Hostile Work Environment) **«**

لاحظ أن نص الباب السابع نفسه **لا يذكر** شيئًا عن «التحرش الجنسي» صراحة، بل يتحدث بعبارات عامة عن التمييز «بسبب الجنس» (إلى جانب أربعة عوامل أخرى). وبعد أن وضع الكونغرس السياسة العامة الواسعة، ترك للموظفين وأصحاب العمل والمحاكم مهمة صياغة قواعد أكثر تحديدًا، من خلال دعاوى التقاضي المدني.

القضية الآتية مأخوذة من النظام القضائي الفدرالي في الولايات المتحدة، حيث تبدأ بمحكمة فدرالية ابتدائية(District Court) ، ثم يُستأنف الحكم أمام محكمة الاستئناف للدائرة السادسة، ثم تُرفَع طعنًا أمام المحكمة العليا للولايات المتحدة. تريزا هارِس (Teresa Harris) خسرت الدعوى في كلٍّ من المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف، ثم تقدمت إلى المحكمة العليا بطلب إصدار أمر «شهادة بالمثول(Writ of Certiorari) «، أي طلب من المحكمة أن تأمر بجلب القضية أمامها لنظرها. وهذه الطلبات لا تُقبَل إلا في أقل من قضية واحدة من كل خمسين قضية.

وهذا يعني أن المحكمة العليا **تختار قضاياها بعناية بالغة** .وفي هذه القضية، أرادت المحكمة أن تحسم الخلاف بين دوائر الاستئناف المختلفة حول ما إذا كان بإمكان المدعية في دعوى «بيئة العمل العدائية» أن تحصل على تعويض دون أن تُثبت أنها عانت من «ضرر نفسي شديد.«

قضية نموذجية:

Harris v. Forklift Systems

) 510 U.S. 17المحكمة العليا الأمريكية، 1993(

القضاة :كتبت القاضية أُوكونور (O’Connor, J.) رأي المحكمة بالإجماع. وكتب كلٌّ من القاضي سكاليا (Scalia, J.) والقاضية غينسبرغ (Ginsburg, J.) آراء متوافقة.(Concurring Opinions)

القاضية أُوكونور تكتب رأي المحكمة:

في هذه القضية ننظر في تعريف ما يُسمّى »**بيئة العمل المسيئة تمييزيًّا** « (*abusive work environment*، أو ما يُعرف كذلك باسم »**بيئة العمل العدائية** « (*hostile work environment*) بموجب الباب السابع من قانون الحقوق المدنية لعام 1964.

أولًا(I)

عملت تريزا هارِس مديرةً في شركة فوركلفت سيستمز (Forklift Systems, Inc.) ، وهي شركة لتأجير المعدات، منذ أبريل 1985 حتى أكتوبر 1987. وكان تشارلز هاردي (Charles Hardy) رئيس الشركة.

وجد القاضي المساعد (Magistrate) أن هاردي، طوال مدة عمل هارِس في الشركة، كان كثيرًا ما يهينها بسبب جنسها، ويجعلها هدفًا لتلميحات جنسية غير مرغوبة. فقد قال لها في حضور موظفين آخرين عبارات مثل: «أنتِ امرأة، ماذا تعرفين؟» و«نحن بحاجة إلى رجل كمدير للتأجير»، وقال لها مرةً على الأقل إنها «امرأة حمقاء .(dumbass woman) «ومرة أخرى، وأمام الآخرين أيضًا، اقترح عليها أن يذهبا معًا إلى فندق «هوليداي إن» للتفاوض بشأن زيادة راتبها. وكان بين الحين والآخر يطلب من هارِس ومن موظفات أخريات أن يخرجن النقود المعدنية من جيب بنطاله الأمامي. وكان يرمي أشياء على الأرض أمام هارِس ونساءٍ أخريات، ويطلب منهن أن يلتقطنها. كما كان يُطلق تلميحات جنسية متكررة حول ملابس هارِس وملابس النساء الأخريات.

في منتصف أغسطس 1987، اشتكت هارِس لهاردي بشأن تصرفاته. فقال إنه متفاجئ من انزعاجها، وادّعى أنه يمزح فقط، واعتذر لها. كما وعد بأن يتوقف عن هذه التصرفات، واعتمادًا على هذا الوعد بقيت هارِس في عملها.

لكن في أوائل سبتمبر، عاد هاردي إلى سلوكه السابق؛ فبينما كانت هارِس ترتب صفقة مع أحد عملاء الشركة، قال لها أمام الموظفين مرة أخرى: «ماذا فعلتِ؟ هل وعدتِ الرجل...ببعض [العلاقة الجنسية] ليلة السبت؟» وفي الأول من أكتوبر، استلمت هارِس شيك راتبها وتركت العمل.

بعد ذلك رفعت هارِس دعوى على شركة فوركلفت، مدّعية أن تصرفات هاردي خلقت لها **بيئة عمل مسيئة** لها بسبب جنسها. وقد رأت محكمة المقاطعة الفدرالية للمنطقة الوسطى من ولاية تينيسي، بعد أن تبنت تقرير القاضي المساعد وتوصياته، أن القضية «قضية قريبة من الحد الفاصل(Close Case) «، لكنها حكمت في النهاية بأن تصرفات هاردي **لم تَصل إلى حدّ خلق بيئة عمل مسيئة**.

وجدت المحكمة أن بعض تعليقات هاردي «أزعجت هارِس، وستزعج المرأة المعقولة»، لكنها رأت أن هذه التعليقات **لم تكن من الشدة** بحيث يُتوقع معها أن تؤثر بجدية في الصحة النفسية لهارِس. وذكرت المحكمة أن «امرأة مديرة معقولة في ظروف مماثلة كانت ستنزعج من سلوك هاردي، لكن سلوكه لم يكن ليصل إلى درجة التأثير في أدائها العملي». وأضافت المحكمة: «كما أنني لا أعتقد أن [هارِس] كانت منزعجة ذاتيًا إلى حد ضار لدرجة أصابتها بأذى... وعلى الرغم من أن هاردي ربما كان يزعجها بصدق في بعض الأحيان، إلا أنني لا أرى أنه خلق بيئة عمل ملوّثة إلى درجة تجعلها مخيفة أو مسيئة لهارِس«.

في تركيزها على **الصحة النفسية للعامل**، كانت محكمة المقاطعة تتبع سابقة الدائرة (أي حكمًا سابقًا صادرًا عن محكمة الاستئناف في الدائرة نفسها). وقد أكدت محكمة الاستئناف للدائرة السادسة الحكم بقرار موجز غير منشور تقريبًا، برقم 976.(1992) F.2d 733

منحنا أمر «شهادة بالمثول (Certiorari) «لنحسم الخلاف بين دوائر الاستئناف المختلفة حول ما إذا كان السلوك، كي يكون قابلاً للمقاضاة بوصفه **تحرشًا ينشئ بيئة عمل مسيئة أو عدائية**)مع العلم أن هذه القضية لا تتعلق بالتحرش من نوع المقايضة (*quid pro quo*، يجب أن «يؤثر بجدية في الصحة النفسية للعامل» أو يقود إلى أن «يعاني المدعي من أذى نفسي فعلي.«

ثانيًا(II)

يجعل الباب السابع من قانون الحقوق المدنية لعام 1964 من «الممارسة غير المشروعة في مجال التوظيف» أن «يميّز صاحب العمل ضد أي شخص من حيث أجره، أو شروط عمله، أو ظروفه، أو مزاياه، بسبب عِرقه أو لونه أو دينه أو جنسه أو أصله القومي.«

كما أوضحنا في قضية *Meritor Savings Bank v. Vinson*، فإن هذا النص «لا يقتصر على التمييز الاقتصادي أو المادي المحسوس»؛ فعبارة «الشروط، أو الظروف، أو المزايا المرتبطة بالعمل» تعكس نية تشريعية واضحة في «التصدي للطيف الكامل من صور المعاملة المختلفة بين الرجال والنساء في مجال العمل». ويشمل ذلك إلزام الناس بالعمل في بيئة عدائية أو مسيئة تمييزيًّا.

وعندما تكون بيئة العمل مشبعة بـ«الترهيب، أو السخرية، أو الإهانة التمييزية» على نحو «شديد أو متكرر بما يكفي لتغيير شروط عمل الضحية وخلق بيئة عمل مسيئة»، فإن الباب السابع يكون قد انتُهِك.

هذا المعيار، الذي نعيد تأكيده اليوم، يسلك طريقًا وسطًا بين جعل أي سلوك جارح **مجردًا** قابلاً للمقاضاة، وبين اشتراط أن يؤدي السلوك إلى أذى نفسي ملموس. كما أوضحنا في *Meritor*، فإن «مجرد إطلاق شتيمة أو لفظ مُهين يثير شعورًا بالاستياء لدى الموظف» لا يكفي وحده لتغيير شروط العمل إلى درجة تستدعي انطباق الباب السابع.

السلوك الذي لا يكون من الشدة أو التكرار بما يكفي لخلق بيئة عمل عدائية أو مسيئة موضوعيًّا – أي بيئة يُفترض أن الشخص المعقول يجدها عدائية أو مسيئة – يكون خارج نطاق الباب السابع. وبالمثل، إذا لم يكن الضحية يرى ذاتيًّا أن البيئة مسيئة، فإن السلوك لم يُغيّر فعليًّا شروط عمل الضحية، ومن ثم لا يوجد انتهاك للباب السابع.

مع ذلك، فإن الباب السابع **يبدأ تطبيقه قبل أن يؤدي السلوك التحرشي إلى انهيار شعصبي**.فبيئة العمل المسيئة تمييزيًّا، حتى وإن لم تؤثر تأثيرًا شديدًا في الصحة النفسية للموظفين، يمكن – وغالبًا ما ستقوم – بتقليل إنتاجيتهم في العمل، أو تثبيطهم عن البقاء في وظائفهم، أو إعاقتهم عن التقدم في مسارهم المهني.

وفوق ذلك، ومن غير النظر إلى الآثار الملموسة، فإن مجرد كون السلوك التمييزي **شديدًا أو متكررًا** إلى حد خلق بيئة عمل مسيئة للموظفين بسبب عِرقهم، أو جنسهم، أو دينهم، أو أصلهم القومي، يشكّل في حد ذاته مخالفة لقاعدة المساواة العامة في مكان العمل التي يقرّها الباب السابع.

إن السلوك المروِّع الذي نُسِب إلى المتهم في قضية *Meritor*، وما ورد في تلك القضية من إشارة إلى بيئات عمل «ملوثة بالتمييز إلى درجة تدمِّر تمامًا الاستقرار العاطفي والنفسي للعاملين من الأقليات»، إنما تمثل أمثلة فادحة وواضحة للتحرش، لكنها **لا تمثّل الحد الفاصل** لما هو قابل للمقاضاة.

وبناءً على ذلك، نرى أن محكمة المقاطعة أخطأت عندما اعتمدت على ما إذا كان السلوك «قد أثَّر بجدية في الصحة النفسية للمدعية» أو أدى إلى أن «تعاني من ضرر نفسي». مثل هذا التساؤل قد يحوّل انتباه من يبتّ في الوقائع إلى التركيز على ضرر نفسي ملموس، وهو عنصر **لا يشترطه الباب السابع**. من المؤكد أن الباب السابع يحظر السلوك الذي من شأنه أن يؤثر بجدية في الصحة النفسية للشخص المعقول، لكنه لا يقتصر على مثل هذا السلوك.

فمتى كانت بيئة العمل **يمكن أن تُعَدّ موضوعيًّا وعدديًّا عدائية أو مسيئة، ويشعر بها الضحية كذلك عدائية أو مسيئة**، فليس هناك حاجة إلى أن يكون السلوك أيضًا مسببًا لضرر نفسي ملموس حتى يتحقق الانتهاك.

هذا المعيار **ليس اختبارًا دقيقًا حسابيًّا بطبيعته**، ولا يمكن أن يكون كذلك. ولسنا مضطرين اليوم للإجابة عن كل الأسئلة المحتملة التي يثيرها، ولا لمناقشة لوائح لجنة تكافؤ فرص العمل (EEOC) بالتفصيل في هذا الموضوع. لكن يمكننا القول إن الحكم على ما إذا كانت بيئة العمل «عدائية» أو «مسيئة» لا يمكن أن يتم إلا من خلال النظر في **مجمل الظروف المحيطة**.

ويمكن أن تشمل هذه الظروف: تكرار السلوك التمييزي، وشدته، وما إذا كان السلوك ينطوي على تهديد جسدي أو إهانة علنية، أم أنه مجرد قول جارح، وما إذا كان يُعرقل أداء الموظف لعمله على نحو غير معقول أم لا.

إن الأثر الذي يُخلّفه السلوك على الصحة النفسية للموظف يظل بالطبع عاملاً ذا صلة عند تحديد ما إذا كان الموظف قد رأى البيئة بالفعل مسيئة. لكن، وكما هو الشأن في أي عامل آخر ذي صلة، **لا يُشترط أي عامل منفرد** كي يتحقق الانتهاك.

ثالثًا(III)

تُقِر شركة فوركلفت بأن اشتراط أن يؤثر السلوك بجدية في الصحة النفسية للموظف شرط غير سليم، لكنها تجادل في أن محكمة المقاطعة، رغم ذلك، طبقت معيار *Meritor* بطريقة صحيحة. ونحن لا نتفق مع هذا الرأي.

فمع أن محكمة المقاطعة خلصت إلى أن بيئة العمل لم تكن «مخيفة أو مسيئة لهارِس»، فإنها توصلت إلى هذه النتيجة **فقط** بعد أن قررت أن السلوك لم يكن «من الشدة بحيث يُتوقع منه أن يؤثر بجدية في الصحة النفسية للمدعية» وأن هارِس لم تكن «منزعجة ذاتيًّا إلى حد أضَرّ بها فعليًّا». وذلك يعني أن المحكمة طبقت المعايير الخاطئة المتمثلة في التركيز على الضرر النفسي.

وقد يكون تطبيق محكمة المقاطعة لهذه المعايير الخاطئة قد أثَّر في نتيجتها النهائية، لا سيما أنها رأت أن القضية «قريبة من الحد الفاصل.«

لذلك، **نقضي بنقض حكم محكمة الاستئناف وإعادته إليها** للنظر في القضية مجددًا بما يتفق مع هذا الرأي.

وهكذا يكون الأمر.

ملاحظة للطلبة(Note to Students)

لم تكن هذه سوى **المرة الثانية فقط** التي تنظر فيها المحكمة العليا الأمريكية في قضية تتعلق بالتحرش الجنسي. وقد خشي كثير من الباحثين في دراسات القانون النسوي أن تقوم المحكمة برفع سقف الشروط المطلوبة، وأن تجعل دعاوى «بيئة العمل العدائية» وفق الباب السابع أكثر صعوبة في النجاح. لكن ذلك **لم يحدث**.

عندما نربط بين **السؤال القانوني** الذي طرحته المحكمة وبين **إجابتها**، نحصل على ما يُسمّى **»حكم القضية** .**(Holding)** «في هذه القضية، يؤدي الجمع بين السؤال الذي طرحته المحكمة وإجابتها إلى هذا الحكم:

»لا يتعين على الموظف أن يثبت ضررًا نفسيًّا شديدًا لكي يكسب دعوى تحرش جنسي بموجب الباب السابع«.

وسيظل هذا الحكم صحيحًا ومُلزمًا إلى أن تعود المحكمة في المستقبل إلى قضية مشابهة وتجيب عن سؤال مماثل **بشكل مختلف**. وهذا قد يحدث، لكنه يحدث نادرًا.

أسئلة على القضية(Case Questions)

1. هل هذه القضية **قضية جنائية** أم **قضية مدنية**؟ وكيف يمكنك أن تعرف ذلك؟
2. هل تهتم المحكمة هنا بوضع **قاعدة إجرائية** (Procedural Rule)، أم أنها تضع قاعدة تتعلق **بجوهر القانون** (Substantive Law)؟
3. هل تتعلق هذه القضية **بتفسير الدستور**، أم **بتفسير قانون فدرالي**، أم **بقانون صادر عن ولاية**، أم **بقواعد القانون العام** (Common Law)؟
4. في قضية *Harris v. Forklift*، ماذا لو كان قاضي الدرجة الأولى لا يعتقد شخصيًا أن للنساء أي حقوق في المساواة في مكان العمل؟ لماذا لا ينبغي لهذا القاضي أن يرفض القضية من البداية، حتى قبل المحاكمة؟ وهل ينبغي له أن يرفضها بعد إعطاء المدعية «يومها في المحكمة»؟
5. ما هو **الأساس الذي بنى عليه صاحب العمل حجته** في هذه القضية؟ هل تتفق معه أم تختلف؟ وماذا لو أن المشرّعين الذين وضعوا الباب السابع لم يفكروا أصلاً في مسألة «درجة الضرر النفسي»؟

1.7الملخص والتمارين(Summary and Exercises)

الملخص

توجد تصورات مختلفة لماهية «القانون» وما ينبغي أن يكون عليه، كما تختلف القوانين والأنظمة القانونية في العالم اختلافًا واسعًا. يقوم النظام القانوني في الولايات المتحدة على **الدستور الأمريكي**، الذي يستلهم بدوره نظرية «القانون الطبيعي» وفكرة أن للناس حقوقًا لا يمكن للحكومة أن تنتزعها، بل دورها أن تحميها فقط.

تؤدي القوانين وظائف متعددة، وتختلف الدول في مدى نجاحها في القيام بهذه الوظائف. فبعض الدول تُحسِن حفظ النظام، بينما يبرع بعضها الآخر في حماية الحريات المدنية والسياسية. وتؤثر الحركات الاجتماعية والسياسية داخل كل دولة بدرجة كبيرة في طبيعة النظام القانوني وجودته في تلك الدولة.

قدَّم لك هذا الفصل لمحة عن عدد من **المدارس الفكرية القانونية الأساسية**، مثل:
القانون الطبيعي(Natural Law) ، والقانون الوضعي(Positive Law) ، والواقعية القانونية Legal) (Realism، والدراسات القانونية النقدية .(Critical Legal Studies) كما أعطاك خلفية موجزة عن القانون العام(Common Law) ، بما في ذلك العقود(Contracts) ، والمسؤولية التقصيرية(Torts) ، والقانون الجنائي.(Criminal Law)

كذلك تناول الفصل الفروق بين **القضايا المدنية** و**القضايا الجنائية**، وبين **القواعد الموضوعية** و**القواعد الإجرائية**، واستعرض **مصادر القانون المختلفة** .ولكل مصدر من هذه المصادر مستوى مختلف من القوة، بدءًا بالدساتير التي تُعد المصدر الأعلى، بحيث تُبطِل أي قوانين أدنى منها تخالف أحكامها.

وأخيرًا، ناقش الفصل الفروق الأساسية بين **نظام القانون العام** (المعمول به في الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول الأخرى) و**نظام القانون المدني** (السائد في أوروبا القارية وغيرها)، مع إلقاء الضوء على طبيعة السوابق القضائية في النظام الأول، مقابل الاعتماد على التقنين الشامل في النظام الثاني.

تمارين

1. ما هو **القانون العام(Common Law)** ؟ ومن أين تستمد المحاكم سلطتها في **تفسيره** وتغييره أو تطويره؟
2. بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945، أنشئ في نورمبرغ **محكمة دولية** لمحاكمة بعض المسؤولين في «الرايخ الثالث» بألمانيا بتهمة ارتكاب «جرائم ضد الإنسانية». وقد ادّعى عدد منهم أنهم كانوا «ينفذون الأوامر» الصادرة عن هتلر وقادته. ما هو «القانون» الذي خالفوه في رأيك – إن كان هناك قانون – رغم أنهم كانوا يطيعون أوامر السلطة العليا في دولتهم؟
3. ما معنى مبدأ **السَّوابِق القضائية** أو **stare decisis**؟ ولماذا يُعَدّ بهذه الأهمية في تقليد القانون العام؟

4. في الحالات الآتية، أيُّ مصدر من مصادر القانون تكون له **الأولوية**، ولماذا؟

أ. تعارض قانون صادر عن الولاية مع قاعدة من قواعد القانون العام في الولاية نفسها.

ب. تعارض قانون فدرالي مع نص من نصوص الدستور الأمريكي.

ج. تعارض حكم قضائي في ولاية ما مع نص من نصوص الدستور الأمريكي.

د. تعارض قانون فدرالي مع نص في دستور ولاية من الولايات.

أسئلة ذاتية(Self-Test Questions)

1. ما هو المصدر الأساسي للقانون في النظام الأمريكي؟ هل هو:

أ) القانون العام، أم

ب) القانون التشريعي(Statutory Law) ، أم

ج) القانون الدستوري، أم

د) قانون الهيئات الإدارية؟

2. عبارة «القانون هو أمر الحاكم أو السيّد» تعبّر عن أي مدرسة من مدارس الفكر القانوني؟ هل هي:

أ) القانون المدني، أم

ب) القانون الدستوري، أم

ج) القانون الطبيعي، أم

د) القانون البيئي النسوي، أم

هـ) القانون الوضعي؟

3. أيٌّ من أنواع القانون الآتية يوجد غالبًا على مستوى **الولايات** أكثر من وجوده على مستوى **الحكومة الفدرالية**؟ هل هو:

أ) المسؤولية التقصيرية والعقود، أم

ب) الإفلاس، أم

ج) القانون البحري، أم

د) القانون الدولي؟

4. أين «اكتُشِف» القانون الطبيعي في رأيك؟ هل:

أ) في «الطبيعة»، أم

ب) في الدساتير والقوانين المكتوبة، أم

ج) في ممارسة العقل البشري، أم

د) في صفحات صحيفة «وول ستريت جورنال»؟

5. القاضية وولف (Wolfe) قاضية في محكمة ولاية في كاليفورنيا. في قضية **Riddick v. Clouse** المتعلقة بنزاع في عقد، يجب عليها أن تتبع السوابق القضائية. فتبحث عن علاقة منطقية بين قضية ريدِك وقضية سابقة صادرة عن المحكمة العليا في كاليفورنيا هي **Zhu v. Patel Enterprises, Inc.**. وتقوم بمقارنة وقائع قضية ريدِك بوقائع قضية زو، وبقدر ما تتشابه الوقائع تطبّق القاعدة نفسها للوصول إلى حكمها. أي نوع من أنواع الاستدلال يمثله هذا؟

أ) الاستدلال الاستنباطي(Deductive Reasoning) ، أم

ب) الاستدلال الخاطئ، أم

ج) الاستدلال الخطي، أم

د) الاستدلال بالمماثلة(Reasoning by Analogy) ؟

6. القاضي مور (Moore) قاضٍ في محكمة ولاية في كولورادو. في قضية **Cassidy v. Seawell**، وهي أيضًا نزاع في عقد، لا توجد أي سوابق صادرة عن المحكمة العليا في كولورادو أو محكمة الاستئناف فيها يمكن تطبيقها. لكن قضية **Zhu v. Patel Enterprises, Inc.** الصادرة عن محكمة في كاليفورنيا «قريبة جدًّا» من حيث الوقائع وتقدم قاعدة قانونية يمكن تطبيقها على قضية كاسيدي. ما العملية التي يجب على القاضي مور اتباعها عند التفكير في استخدام قضية زو كسابقة يُحتذى بها؟

أجوبة الأسئلة الذاتية(Self-Test Answers)

1. الجواب: القانون الدستوري.

2. الجواب: القانون الوضعي.

3. الجواب: المسؤولية التقصيرية والعقود.

4. الجواب: في ممارسة العقل البشري.

5. الجواب: الاستدلال بالمماثلة.

6. الجواب: يجوز للقاضي مور أن يستند إلى قضية زو بوصفها أفضل سابقة متاحة إذا رأى أن تعليلها القانوني هو الأفضل لحالة مشابهة.

توجّه مُكتشِفُ الوقائعِ انتباهَه إلى الضرر النفسيّ الملموس، وهو عنصرٌ لا يشترطه الباب السابع (Title VII). لا شكّ أنّ الباب السابع يحظر السلوك الذي من شأنه أن يؤثّر بجدّية في السلامة النفسية لشخصٍ معقول، ولكن نطاق النظام لا يقتصر على مثل هذا السلوك فحسب. فطالما أنّ البيئة يمكن أن يُنظَر إليها بشكلٍ معقول، ويُنظَر إليها فعلاً، على أنّها بيئة عدائية أو مسيئة، كما في قضية *Meritor*، السابقة، ص 67، فلا حاجة لأن تكون أيضاً مُسبِّبة لضررٍ نفسيّ.

هذا الاختبار ليس، وبطبيعته لا يمكن أن يكون، اختباراً دقيقاً رياضياً. لسنا بحاجةٍ اليوم إلى الإجابة عن جميع الأسئلة المحتملة التي يثيرها، ولا إلى التطرق على وجه الخصوص إلى لوائح لجنة تكافؤ فرص العمل (EEOC) الجديدة في هذا الموضوع، انظر: 58 Fed. Reg. 51266 (1993) اللوائح المقترحة 29 CFR §§ 1609.1, 1609.2)؛ وانظر أيضاً 29 CFR § 1604.11 (1993).) لكن يمكننا القول إنّ كون البيئة "عدائية" أو "مسيئة" لا يمكن تحديده إلا من خلال النظر في جميع الظروف المحيطة. وقد تشمل هذه الظروف: مدى تكرار السلوك التمييزي، ومدى شدّته، وما إذا كان يشكّل تهديداً جسدياً أو إهانةً مُذلّة، أو أنه مجرد تعبيرٍ مسيء، وكذلك ما إذا كان يتدخّل بصورة غير معقولة في أداء الموظف لعمله. إنّ الأثر الواقع على السلامة النفسية للموظف يُعدّ بالطبع عاملاً ذا صلة عند تحديد ما إذا كان المدّعي قد وجد البيئة مسيئة بالفعل. ولكن، مع أنّ الضرر النفسي، كسائر العوامل ذات الصلة، يمكن أخذه في الاعتبار، فلا يوجد عاملٌ واحدٌ مطلوبٌ بالضرورة.

III

تُقِرّ شركة "فوركليفت(Forklift) "، مع اعترافها بأن اشتراط أن يؤثّر السلوكُ تأثيراً بالغاً في السلامة النفسية هو اشتراطٌ لا أساس له، بأنّ محكمة الدرجة الأولى قد طبّقت مع ذلك معيار *Meritor* على نحوٍ صحيح. ونحن نختلف معها في ذلك. فرغم أنّ محكمة الدرجة الأولى خلصت إلى أنّ بيئة العمل لم تكن "مُخيفة أو مسيئة بالنسبة إلى [هاريس]"، فإنّها لم تصل إلى هذه النتيجة إلا بعد أن وجدت أنّ السلوك لم يكن

"بالغ الشدة بالقدر الذي يُتوقّع معه أن يؤثر بجدّية في السلامة النفسية للمدّعية"، وأنّ هاريس لم تكن "منزعجة ذاتياً إلى درجةٍ سبّبت لها إصابةً ما"، المصدر نفسه. ولعلّ تطبيق المحكمة لهذه المعايير الخاطئة قد أثّر بالفعل في نتيجتها النهائية، خاصةً أنّ المحكمة اعتبرت أن هذه "قضية قريبة من الحدود close " case).

وعليه، فإنّنا نعكس حكم محكمة الاستئناف، ونعيد الدعوى إلى المحكمة للنظر فيها مجدداً بما يتّسق مع هذا الرأي.

حُكم بذلك.

ملاحظة للطلاب

هذه هي المرّة الثانية فقط التي تفصل فيها المحكمة العليا في قضية تحرّش جنسي. وقد خشي العديد من الباحثين في الدراسات القانونية النسوية أن تقوم المحكمة برفع السقف وجعل دعاوى بيئة العمل العدائية بموجب الباب السابع أكثر صعوبةً في الكسب. وهذا لم يحدث.

عندما ندمج بين السؤال المطروح على المحكمة وبين قرارها، نحصل على "حكم القضية .(holding) " هنا، يؤدي جمع السؤال الذي طرحته المحكمة مع جوابها إلى حكمٍ مفاده أنّه "لا يلزم الموظف أن يثبت إصابة نفسية شديدة لكي يكسب دعوى تحرّش جنسي بموجب الباب السابع". وسيظلّ هذا الحكم صحيحاً إلى أن تعاود المحكمة النظر في سؤالٍ مماثل وتجيب عنه بصورة مختلفة. وهذا يحدث، ولكنه يحدث نادراً.

أسئلة القضية(CASE QUESTIONS)

1. هل هذه قضيةٌ جنائية أم قضية قانون مدني(civil-law case) ؟ وكيف يمكنك أن تعرف ذلك؟
2. هل تهتم المحكمة هنا بوضع قاعدةٍ إجرائية، أم أنّها تُدلي ببيانٍ بشأن القانون الموضوعي (substantive law)؟

3. هل هذه قضية تفسّر فيها المحكمة الدستور، أم قانوناً اتحادياً، أم قانوناً ولائياً، أم القانون العرفي (common law)؟

4. في قضية *Harris v. Forklift*، ماذا لو أنّ القاضي في محكمة الدرجة الأولى لا يوافق شخصياً على أن يكون للنساء أيّ حقوق في المساواة في المعاملة في مكان العمل؟ لماذا لا ينبغي لذلك القاضي أن يرفض الدعوى حتى قبل المحاكمة؟ أو هل ينبغي له أن يرفض الدعوى بعد أن يتيح للمدّعية جلسة استماع أمام المحكمة؟

5. ما حجة صاحب العمل في هذه القضية؟ هل توافق عليها أو تعترض؟ ماذا لو أنّ الذين شرّعوا الباب السابع أصلاً لم يفكّروا على الإطلاق في مسألة "خطورة" الإصابة؟

1.7الملخّص والتمارين(Summary and Exercises)

الملخص(Summary)

توجد تصوّرات مختلفة لماهية القانون وما ينبغي أن يكون عليه. وتختلف القوانين والأنظمة القانونية حول العالم. يقوم النظام القانوني في الولايات المتحدة على الدستور الأمريكي، وهو نفسه مستوحى من نظرية القانون الطبيعي، ومن فكرة أنّ للناس حقوقاً لا يمكن للحكومة أن تنتزعها منهم، بل لا بدّ أن تحميها. وتُؤدّى الوظائف المختلفة للقانون بصورةٍ جيدة أو سيئة تبعاً للدولة المعنيّة. فبعض الدول تؤدي أداءً جيداً جداً في حفظ النظام، بينما تُحسن دولٌ أخرى في إتاحة الحريات المدنية والسياسية. كما تؤثّر الحركات الاجتماعية والسياسية داخل كلّ دولة تأثيراً كبيراً في طبيعة وجودة النظام القانوني فيها.

هذه الوحدة عرّفتك ببعض المدارس الأساسية للفكر القانوني، مثل القانون الطبيعي(natural law) ، والقانون الوضعي(positive law) ، والواقعية القانونية(legal realism) ، ودراسات القانون النقدية (critical legal studies).كما قدّمت لك خلفيةً موجزة عن القانون العرفي(common law) ، بما في ذلك العقود(contracts) ، والأفعال الضارة(torts) ، والقانون الجنائي. كذلك تمّ استعراض الاختلافات بين القضايا المدنية والجنائية، وبين الموضوع (substance) والإجراءات(procedure) ، ومختلف مصادر القانون. لكلّ مصدرٍ درجة مختلفة من السُلطة، بدءاً من الدساتير، وهي الأسمى، والتي تُبطِل أيّ قانونٍ أدنى

درجةً يصدر عن المحاكم إذا لم يكن متّسقاً مع مبادئها ونصوصها. كما تمّت مناقشة الفروق الأساسية بين نظام القانون العرفي (الأنجلوسكسوني) ونظام القانون المدني (القاري/الأوروبي).

التمارين(EXERCISES)

1. ما هو القانون العرفي(common law) ؟ ومن أين تستمدّ المحاكم سلطة تفسيره وتعديله؟
2. بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945، كان هناك محكمة دولية في نورمبرغ حاكمت مسؤولين مختلفين في "الرايخ الثالث" في ألمانيا ممن ارتكبوا "جرائم ضد الإنسانية". ادّعى كثيرٌ منهم أنّهم كانوا ببساطة "ينفّذون الأوامر" الصادرة عن أدولف هتلر وكبار معاونيه. أيّ قانونٍ، إن وُجد، انتهكوه؟
3. ماذا يعني مبدأ *stare decisis*، ولماذا هو أساسيّ إلى هذا الحدّ في تقليد القانون العرفي؟
4. في الحالات التالية، أيّ مصدرٍ من مصادر القانون له الأولوية، ولماذا؟
   a. يتعارض قانونٌ ولائي مع القانون العرفي في تلك الولاية.
   b. يتعارض قانونٌ اتحادي مع الدستور الأمريكي.
   c. يتعارض حكمٌ في قضية عرفية في إحدى الولايات مع الدستور الأمريكي.
   d. يتعارض قانونٌ اتحادي مع دستور إحدى الولايات.

أسئلة الاختبار الذاتي(SELF-TEST QUESTIONS)

1. مصدر القانون الذي يُعَدّ أساسياً في النظام القانوني الأمريكي هو:
   a. القانون العرفي(common law)
   b. القانون التشريعي(statutory law)
   c. القانون الدستوري(constitutional law)
   d. القانون الإداري(administrative law)

2. عبارة "القانون هو أمرُ السيّد "(sovereign) تمثّل أيّ مدرسة من مدارس الفكر القانوني؟

a.القانون المدني(civil law)

b.القانون الدستوري

c.القانون الطبيعي(natural law)

d.القانون الإيكو–نسوي(ecofeminist law)

e.القانون الوضعي(positive law)

3. أيٌّ من أنواع القوانين التالية يوجد غالباً في قوانين الولايات أكثر منه في القانون الاتحادي؟

a.الأفعال الضارة (torts) والعقود(contracts)

b.الإفلاس(bankruptcy)

c.القانون البحري(maritime law)

d.القانون الدولي(international law)

4. أين تم اكتشاف القانون الطبيعي(natural law) ؟

a.في الطبيعة

b.في الدساتير والقوانين

c.في ممارسات العقل البشري

d.في صحيفة وول ستريت جورنال(Wall Street Journal)

5. "وولف (Wolfe) "قاضٍ في محكمة ولائية في كاليفورنيا. في قضية *Riddick v. Clouse*، التي تتعلق بنزاع تعاقدي، يجب على وولف أن يتبع السابقة القضائية .(precedent) فيربط منطقياً بين قضية *Riddick* وبين قضيةٍ أخرى قرّرتها المحكمة العليا في كاليفورنيا، وهي *Zhu v. Patel Enterprises, Inc.*. ويقارن وقائع قضية *Riddick* بوقائع قضية *Zhu*، وبقدر ما تتشابه الوقائع يطبّق القاعدة نفسها للوصول إلى حكمه. هذا يمثّل:

a.استدلالاً استنباطياً(deductive reasoning)

b.استدلالاً خاطئاً(faulty reasoning)

c.استدلالاً خطياً(linear reasoning)

d.الاستدلال بالمماثلة(reasoning by analogy)

6. "مور (Moore) "قاضٍ في محكمة ولائية في كولورادو. في قضية *Cassidy v. Seawell*، وهي أيضاً نزاعٌ تعاقدي، لا توجد أيّ سابقة صادرة عن المحكمة العليا في كولورادو أو محكمة الاستئناف تضع قاعدة يمكن تطبيقها. ومع ذلك، فإنّ القضية الكاليفورنية *Zhu v. Patel Enterprises, Inc.* "قريبة جداً" في الوقائع وتضع قاعدة قانونية يمكن تطبيقها على قضية *Cassidy*. ما العملية التي يجب على مور اتّباعها عند النظر في ما إذا كان سيستخدم قضية *Zhu* سابقةً قضائية؟

a.يحقّ لمور أن يحكم في القضية بأيّ طريقة يشاء، لكن لا يجوز له النظر في القرارات والأسباب الواردة في قضايا مشابهة من ولايات أخرى.

b.يجب على مور أن ينتظر حتى يسنّ مجلس تشريع كولورادو ويصدّق الحاكم قانوناً يعالج المسائل المثارة في قضية *Cassidy*.

c.يجب على مور أن يتبع القضية الكاليفورنية إنْ كانت أفضل سابقة ممكنة.

d.يجوز لمور أن يتبع القضية الكاليفورنية إذا رأى أنّها تقدّم أفضل تعليل لقضية مشابهة.

إجابات أسئلة الاختبار الذاتي(SELF-TEST ANSWERS)

1. c
2. e
3. a
4. c
5. d
6. d

الفصل الثاني

المسؤولية الاجتماعية للشركات وأخلاقيات الأعمال

A great society is a society in which [leaders] of business think greatly about their functions.

ألفرد نورث وايتهيد

أهداف التعلّم(LEARNING OBJECTIVES)

بعد قراءة هذا الفصل، ينبغي أن تكون قادراً على القيام بما يلي:

1. تعريف الأخلاق، وشرح أهمية الأخلاق الجيدة للعاملين في الأعمال التجارية ولمنظّمات الأعمال.
2. فهم أهمّ الفلسفات الأخلاقية، بما في ذلك المنفعية(utilitarianism) ، وأخلاقيات الواجب-duty) based ethics)، وأخلاقيات الفضيلة.(virtue ethics)
3. التمييز بين الجوانب الأخلاقية لمختلف الخيارات باستخدام نموذجٍ لاتخاذ القرار الأخلاقي.
4. شرح الفرق بين نموذج المساهمين (shareholder model) ونموذج أصحاب المصلحة (stakeholder model)في الحوكمة المؤسسية الأخلاقية.
5. شرح سبب صعوبة إنشاء ثقافة مؤسسية أخلاقية والمحافظة عليها داخل منظّمة أعمال.

قلّما توجد موضوعات أكثر إثارةً للجدل أو أهمية من دور الأعمال التجارية في المجتمع، وبخاصة ما إذا كانت للشركات مسؤوليات اجتماعية متميّزة عن تعظيم قيمة المساهمين. ومع أن عبارة "أخلاقيات الأعمال" ليست تناقضاً لفظياً، فإن هناك كثيراً من الأدلة على أن الأفراد والشركات يسعون أساساً إلى رعاية مصالحهم الخاصة. ومع ذلك، فإنّ تجاهل منظّمات الأعمال للتوقّعات الأخلاقية والاجتماعية للمستهلكين، والموظفين، ووسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية(NGOs) ، والمسؤولين الحكوميين، والمستثمرين الاجتماعيين المسؤولين إنما هو تجاهلٌ على مسؤوليتهم. فالامتثال القانوني وحده لم يعد يخدم المصالح الطويلة الأجل لكثيرٍ من الشركات، التي تجد أن الربحية المستدامة تتطلب التفكير في الناس والكوكب إلى جانب الأرباح.

يهدف هذا الفصل هدفاً متواضعاً: وهو تعريف مَن يُحتمل أن يعملوا في مجال الأعمال بالفروق بين الامتثال القانوني والتميّز الأخلاقي، وذلك من خلال مراجعة بعض المنظورات الفلسفية التي تنطبق على الأعمال التجارية، والأشخاص العاملين فيها، ودور المنظمات التجارية في المجتمع.

2.1ما هي الأخلاق؟(What Is Ethics?)

أهداف التعلّم

1. شرح كيف يمكن النظر إلى كلٍّ من الأفراد والمؤسسات على أنّهم أخلاقيون أو غير أخلاقيين.
2. شرح كيف يختلف القانون عن الأخلاق، ولماذا يمكن أن تكون السمعة الجيدة أهمّ من مجرّد الامتثال القانوني.

معظم الذين يكتبون عن الأخلاق لا يضعون تمييزاً واضحاً بين "الأخلاق (ethics) "و"الخلق/المع morality)".فالسؤال عمّا هو "صحيح" أو "سليم من الناحية الأخلاقية" أو "مستحسن أخلاقياً" في أيّ موقفٍ ما يُصاغ بطرقٍ مختلفة، ولكنّ جميع الكلمات والتعابير تسعى إلى الشيء نفسه: أيّ فعلٍ هو "أفضل" من الناحية الأخلاقية من فعلٍ آخر؟

يتحدث الناس أحياناً عن "الأخلاق" باعتبارها شيئاً شخصياً، لكنّهم يرون "الأخلاقيات (ethics) "باعتبارها ذات آثار اجتماعية أوسع. ويرى آخرون أنّ "الخلق (morality) "هو موضوع حقلٍ من حقول الدراسة، وهذا الحقل هو "الأخلاقيات .(ethics) "وعندئذ تكون الأخلاقيات هي الخُلق مطبّقاً على موضوعات عديدة، بما في ذلك أخلاقيات الصحافة، وأخلاقيات الأعمال، وأخلاقيات المهن كالأطباء والمحامين والمحاسبين. سنجازف بوضع تعريفٍ للأخلاقيات، ولكن لأغراضنا هنا، سنستعمل الأخلاق والخلق كمصطلحين متكافئين.

غالباً ما يتحدث الناس عن "أخلاق" أو "خُلق" الأفراد، وكذلك عن "أخلاق" أو "خُلق" الشركات والأمم. وبلا شكّ توجد اختلافات في نوع المسؤولية الأخلاقية التي يمكن أن ننسبها إلى الشركات والأمم؛ فنحن نميل إلى النظر إلى الأفراد على أنّ لهم روحاً أو على الأقل ضميراً، ولكن لا يوجد اتفاقٌ عام على أنّ للأمم أو الشركات روحاً أو ضميراً. مع ذلك، يشير استعمالنا العادي للغة إلى أمرٍ لافت: فإذا قلنا إن بعض الأمم

"شريرة" وأخرى "فاسدة"، فإننا نصدر أحكاماً أخلاقية على جودة الأفعال التي تقوم بها حكوماتُ تلك الدول أو شعوبُها. فعلى سبيل المثال، إذا وُصفت كوريا الشمالية من قبل الرئيس الأمريكي بأنّها جزءٌ من "محور الشر"، أو إذا استنتجنا أن شركة "وورلدكوم (WorldCom) "أو "إنرون (Enron) "تصرّفت "بلا أخلاق" في جوانب معيّنة، فنحن نصدر أحكاماً بأن أفعالهم الجماعية ناقصة أخلاقياً.

عند الحديث عن الأخلاق، نستعمل كثيراً كلمة "جيد"؛ لكن هذه الكلمة قد تكون مُربِكة. فإذا قلنا إنّ "مايكروسوفت" شركة "جيدة"، فقد نكون بصدد إصدار حكمٍ حول إمكاناتها الاستثمارية، أو سيطرتها على السوق، أو قدرتها على الفوز في القضايا أو الاستئنافات، أو تأثيرها في الهيئات الإدارية. وربما، ولكن بصورة أقل احتمالاً، نكون بصدد إصدار حكمٍ على فضيلتها المدنية ومسؤوليتها الاجتماعية. في المجموعة الأولى من الأحكام، نستعمل كلمة "جيد" ولكن نعني شيئاً آخر غير "الأخلاقي" أو "الأخلاقي بالمعنى الخُلقي"، أما في الحالة الثانية فنستعمل كلمة "جيد" بمعناها الأخلاقي أو الخُلقي.

يمكن لكلمة مثل "جيد" أن تشمل قيماً أخلاقية وغير أخلاقية. فإذا قلت لك إنّي أحبّ "دانيال" وأحاول أن أقنعك بأنه "شابّ جيد"، فقد تسألني أسئلة كثيرة: هل هو وسيم؟ ميسور الحال؟ من الممتع أن تُرافقه؟ مرح؟ رياضي؟ ذكي؟ يمكنني الإجابة عن جميع هذه الأسئلة بـ "نعم"، ومع ذلك لن تعرف شيئاً عن صفاته الأخلاقية. لكن إذا قلت إنه صادق، ومهتمّ بالآخرين، وصريح، ومجتهد، ويتطوّع في مطابخ تقديم الطعام للفقراء، أو يُخرج العُشر للكنيسة، فإنّ كثيراً من الناس سيرون في "دانيال" صفاتٍ أخلاقية معينة. وإذا قلت إنه يلتزم "القاعدة الذهبية (Golden Rule) "بقدر ما أعرف، فيمكنك أن تستنتج أنه شخصٌ أخلاقي. أما إذا قلت إنه "دائماً مسيطر" أو "دائماً في قمة أدائه"، فربما لن تستنتج شيئاً عن شخصيته أو أخلاقه.

هنا ثلاث نقاطٍ رئيسة:

1. مع أنّ الأخلاق ليست قابلة للقياس بدقة، فإن الناس لديهم عموماً ردود متشابهة بشأن أيّ أفعال أو سلوك يمكن أن يوصف بحق بأنّه أخلاقي أو غير أخلاقي.

2. كبشر، نحن نحتاج ونقدّر الأشخاص الأخلاقيين ونرغب في التعامل معهم.

3. القول بأنّ شخصاً ما أو شركةً ما ملتزمة بالقانون لا يعني الشيء نفسه الذي يعنيه القول بأنّ ذلك الشخص أو تلك الشركة "أخلاقية."

إليك ملاحظة تحذيرية: بالنسبة إلى الأفراد، ليس من السهل أبداً أن يتعرّف المرء على مشكلة أخلاقية، وأن يمتلك عمليةً واضحة وقابلة للاستخدام لاتخاذ القرار بشأنها، ثم يمتلك الشجاعة الأخلاقية لفعل ما هو صواب. وكل ذلك أصعب بكثير داخل منظّمة أعمال، حيث يختلف الموظفون في دوافعهم وولاءاتهم والتزاماتهم وطبائعهم. فلا توجد طريقة مقبولة عالمياً لبناء منظّمة يشعر موظفوها بأنهم محلّ تقدير واحترام، وبأنهم أحرار في إبداء المعارضة، مع كون أفعال الإدارة العليا واضحة وضوحاً تاماً، وكون جميع الموظفين يشعرون بالولاء والمسؤولية المتبادلة تجاه بعضهم.

قبل الحديث عن علاقة الأخلاق بالقانون، يمكننا أن نستنتج أنّ الأخلاق هي دراسة الخلق – "الصواب" و"الخطأ" – في سياق الحياة اليومية، وسلوكيات المنظمات، وحتى طريقة عمل المجتمع وحُكمه.

كيف يختلف القانون عن الأخلاق؟(How Do Law and Ethics Differ?)

هناك فرق بين الامتثال القانوني والتميّز الأخلاقي. قلّة قليلة من الناس ستختار خدمةً مهنية، صحية أو غيرها، بسبب أنّ الجهة المقدّمة لها لديها سجلّ مثالي من الامتثال القانوني، أو لأنها دوماً تتبع حرف القانون. توجد العديد من مواثيق الأخلاقيات المهنية، أساساً لأن الناس يدركون أن القانون يضع الحدّ الأدنى من الأخلاق ولا يقدّم الهدف أو الغاية التي يمكن أن تعني تقديم خدمة ممتازة للعملاء أو الزبائن أو المرضى.

لقد تحدّث فلاسفة أخلاقيات الأعمال لسنوات عن نقطة تلاقي القانون والأخلاق. وباختصار، ليس كلّ ما هو قانوني أخلاقياً بالضرورة. وعلى العكس، ليس كلّ ما هو أخلاقي قانونياً بالضرورة. فهناك الكثير من المناورات القانونية التي ليست أخلاقية إلى هذا الحد؛ والعبارة الشائعة "ثغرة قانونية (legal loophole) " تشير إلى ذلك.

إليك قضيتين (propositions) بشأن الأعمال والأخلاق. فكّر إن كانت تبدو لك صحيحة، أو أنك تحتاج إلى مزيدٍ من المعلومات لتحكم:

- لدى الأفراد والمنظمات سُمعة (reputation). بالنسبة إلى الفرد، ترتبط السمعة الأخلاقية غالباً بتصوّر الآخرين لشخصيته: هل الفرد صادق، مجتهد، يمكن الاعتماد عليه، عادل، ومهتمّ بالآخرين؟ أما سمعة المنظمة فتُبنى على حسن النية (goodwill) التي يشعر بها الموردون

والعملاء والمجتمع والموظفون تجاهها. ومع أن المنظمة ليست شخصاً بالمعنى الاعتيادي، فإن حسن النية الذي يشعر به الناس تجاهها يقوم على إدراكهم لصفاتها الجيدة من وجهة نظر أطرافٍ معنية مختلفة: عملاء، وموردين، ومستثمرين، وموظفين، ومسؤولين حكوميين.)

- تعتمد حسنُ نية المنظمة إلى حدٍّ كبير على الأفعال التي تقوم بها وعلى ما إذا كانت هذه الأفعال تُرى على نحوٍ إيجابي. (يُحتسَب هذا الرصيد من حسن النية عادةً كأصلٍ عند بيع الشركة، يدفع المشتري مقابله ثمناً إضافياً. ورغم صعوبة وضع قيمة مالية دقيقة لحسن النية، فإن السمعة الجيدة للشركة تستدعي غالباً تقييمها بسعر أعلى في الحساب النهائي قبل البيع. أما المشكلات القانونية أو السمعة المرتبطة بها فستُقلّل فقط من سعر البيع، بل ستُقلّل أيضاً من قيمة أسهم الشركة حين تصل الأخبار القانونية السيئة إلى علم الجمهور).

سببٌ آخر للتفكير في الأخلاق بالارتباط مع القانون هو أنّ القوانين نفسها يُفترض أن تعبّر عن رؤية أخلاقية ما. فإذا كانت هناك نصوص قانونية تحظر الاحتيال على برنامج "ميديكير" مثلاً، فذلك لأنّ الناس (المشرّعين أو من ينوب عنهم) قد قرّروا جماعياً أن الاحتيال على "ميديكير" أمرٌ خاطئ. وإذا كان القانون يحظر مساعدة شخصٍ ما على الانتحار، فذلك لأنّ هناك قراراً جماعياً بأن هذا الفعل غيرُ أخلاقي. ومن ثمّ فإن القانون يقدّم بعض الإشارات المهمة إلى ما يعدّه المجتمع صواباً أو خطأً.

أخيراً، تُحسَم كثيرٌ من القضايا السياسية العامة (public policy issues) التي تواجه المجتمع عبر القانون، ولكن من المهمّ فهم المنظورات الأخلاقية التي تكمن وراء النقاش العام – كما في الجدل المستمر بشأن أبحاث الخلايا الجذعية، والاستخدام الطبي للماريجوانا، والإجهاض. بعض المنظورات الأخلاقية يركّز على الحقوق، وبعضها على المنفعة الاجتماعية، وبعضها على الفضيلة أو الشخصية، وبعضها على العدالة الاجتماعية. وغالباً ما يتبنّى الناس، بوعيٍ أو بدون وعي، واحداً أو أكثر من هذه المنظورات؛ وحتى إذا اتفقوا تماماً مع خصومهم على "الحقائق"، فإنهم لا يغيّرون آراءهم. في الجوهر، يعود الاختلاف إلى منظوراتٍ أخلاقية غير متوافقة، وإلى صدامٍ في القيم الأساسية. وهذه قضايا مثيرة للجدل لأن المجتمع منقسمٌ فيها، لا على مستوى الحقائق بقدر ما هو على مستوى القيم الأساسية. إن فهم المنظورات والقيم الأخلاقية المختلفة التي تظهر في نقاشات السياسات العامة يقدّم فائدةً توضيحية عند متابعة هذه النقاشات المهمة أو المشاركة فيها.

لماذا ينبغي للفرد أو الكيان التجاري أن يكون أخلاقياً؟

الجواب الشائع هو أنّ "الأخلاق الجيدة هي أعمال جيدة .(good ethics is good business) "على المدى الطويل، تؤدي الأعمال التي تولي اهتماماً للأخلاق بالإضافة إلى القانون أداءً أفضل؛ إذ ينظر إليها العملاء نظرةً أكثر إيجابية. لكن من الصعب قياس هذه المقولة علمياً، لأنّ "المدى الطويل" فترة زمنية غير محدّدة، ولأنه لا توجد حتى الآن معايير متفق عليها لقياس التميّز الأخلاقي. إضافةً إلى ذلك، تُعاش الحياة في النهاية على المدى القصير، وهناك الكثير من الحالات التي يكون فيها شيءٌ أقل من السلوك المثالي أكثر ربحية بكثير.

منذ سنوات، وجدت شركة "رويال داتش/شل(Royal Dutch/Shell) "، وهي من أكبر شركات العالم، نفسها في ورطةٍ كبيرة مع الرأي العام بسبب ما بدا أنّه لا مبالاة بالبيئة وبحقوق الإنسان. بدأ المستهلكون مقاطعة منتجاتها، وأُصيب المستثمرون بالخوف، فاضطرت الشركة إلى إعادة النظر بجدّية في "أخلاقيتها" التي تقوم على تعظيم الربح القصير الأجل. منذ ذلك الحين، أُجريت تغييرات. وقد صرّح المدير التنفيذي لمجموعة من الباحثين في أخلاقيات الأعمال بأنّ العاصفة التي قامت ضدّ الشركة قد فاجأتهم؛ إذ ظنّوا أنهم فعلوا كل شيء على نحو صحيح، لكن يبدو أنّ هناك "شبحاً في الآلة .(ghost in the machine) "وكان ذلك الشبح هو المستهلكون، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، الذين اعترضوا جميعاً على ما اعتبروه نقصاً في الحسّ الأخلاقي لدى الشركة.

إن السوق تستجيب للسلوك غير الأخلاقي. في القسم 2.4 "الشركات والحوكمة المؤسسية" ستقرأ عن قضية مراكز "سيرز أوتو .(Sears Auto Centers) "فقد كانت خسارة حسن النية تجاه هذه المراكز حقيقيةً، رغم أن إجمالي المبلغ المالي المفقود لا يمكن حسابه بدقة. وبعد سنوات، ما زال هناك من لا يقترب من "سيرز أوتو سنتر"؛ فالعملاء الذين فقدوا ثقتهم في الشركة لن يعودوا أبداً، وكثيرٌ من أولادهم قد يتجنبون هذه المراكز أيضاً.

أما قصة "آرثر أندرسن (Arthur Andersen) "فهي أكثر دراميةً. كانت هذه الشركة من كبريات شركات المحاسبة، وقد عملت عن قربٍ مع "إنرون" لإخفاء خسائرها المختلفة عبر أساليب محاسبية مبتكرة. وبصورة مريبة، قامت مكاتب "أندرسن" في هيوستن أيضاً بتمزيق الوثائق على مدار الساعة، في ما بدا أنه محاولةٌ للتغطية على ما كانت تفعله الشركة لصالح "إنرون". أفضى ذلك إلى قضية جنائية مبنيّة على عملية الإتلاف هذه، أُدينت فيها الشركة، ثم أبطلت المحكمة العليا هذه الإدانة لاحقاً. لكن ذلك حدث متأخراً جداً.

فحتى قبل الإدانة، كان العديد من العملاء قد وجدوا شركات محاسبة أخرى ليست محلّ شبهة، وجاء قرار المحكمة العليا متأخراً جداً لإنقاذ الشركة. وحتى من دون الإدانة، كانت "أندرسن" ستخسر حصةً كبيرة من السوق.

والمفارقة في أن تصبح "أندرسن" رمزاً للممارسات المحاسبية العدوانية المفرطة أنّ الرجل الذي أسس الشركة بناها على النزاهة والممارسات الواضحة. كان شعار الشركة "فكّر بوضوح، وتحدث بوضوح " (Think straight, talk straight).وقد رسّخ "أندرسن" سمعة الشركة في النزاهة قبل أكثر من مئة عام حين رفض اللعب بالأرقام لصالح عميلٍ محتمل مربح.

إن تعظيم الأرباح مع مجرّد الامتثال للقانون ليس هدفاً مُلهماً جداً للأعمال. فأفراد المنظمة يحتاجون إلى نوع من الجودة أو التميّز يسعون إليه. ومن خلال التركيز على دفع الحدود لما هو قانوني، والبحث عن الثغرات في القانون التي تساعد على تحقيق مكاسب مالية قصيرة الأجل، اكتشفت الشركات في كثير من الأحيان أن هذه المقاربة لا تُرضي في المدى الطويل السوق أو المساهمين أو المورّدين أو المجتمع على وجه العموم.

الفكرة الأساسية المستخلصة(KEY TAKEAWAY)

إن الامتثال القانوني لا يساوي العمل الأخلاقي. فسمعتك – سواء كنت فرداً أو شركة – تعتمد على الكيفية التي ينظر بها الآخرون إلى أفعالك. ورصيد حسن النية (goodwill) صعب القياس والتقدير رقمياً، لكنه حقيقي مع ذلك، ويمكن حمايته بأفضل صورة من خلال السلوك الأخلاقي.

التمارين(EXERCISES)

1. فكّر في شخصٍ فعل شيئاً خاطئاً من الناحية الأخلاقية، على الأقل من وجهة نظرك. ما هو هذا الفعل؟ اشرح لصديقك – أو لزميلٍ لك في الصف – لماذا تعتقد أنه كان خطأً. هل يوافقك صديقك الرأي؟ لماذا أو لماذا لا؟ ما المبدأ الأساسي الذي يشكّل الأساس لحكمك بأنه كان خطأ؟

2. فكّر في شخصٍ فعل شيئاً صحيحاً من الناحية الأخلاقية، على الأقل من وجهة نظرك (لا يتعلق الأمر هنا بفعلٍ أتقنه فنياً، كأن يغيّر إطار السيارة بكفاءة، بل بشيء "جيد" أخلاقياً). ما هو هذا الفعل؟ اشرح لصديقك – أو لزميلٍ لك – لماذا تعتقد أنه كان صواباً. هل يوافقك؟ لماذا أو لماذا لا؟ ما المبدأ الأساسي الذي يشكّل الأساس لحكمك بأنه كان صواباً؟

3. فكّر في فعلٍ قامت به منظمة أعمال (مالك منفرد، أو شراكة، أو شركة مساهمة) كان قانونياً لكنه يبدو لك مع ذلك خاطئاً. ما هذا الفعل؟ ولماذا تعتقد أنه كان خاطئاً؟

4. فكّر في فعلٍ قام به فردٌ أو شركةٍ هو أخلاقي لكنه غير قانوني. قارن جوابك بأجوبة زملائك في الصف: هل كنتَ أكثر ميلاً إلى إيجاد مثالٍ من أفعال الأفراد أم من أفعال الشركات؟ هل لديك أيّ أفكار حول السبب في ذلك؟

.